وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د.الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

في شعبة علوم اقتصادية تخصص مالية و بنوك

بعنوان

تمويل البنك للمشاريع

دراسة حالة ANSEJ

من اعدادالطلبة:

- مزراق عبد النور
- مرسلي عبد الغاني

تحت اشراف الدكتور:

-د. رزين عكاشة

أساتذة لجنة المناقشة

الأستاذ	نزعي عز الدين	ممتحنا
الأستاذ	عبد القادر يزيد	رئيسا
الأستاذ	رزين عكاشة	مشرفا

السنة الجامعية: 2020/2019

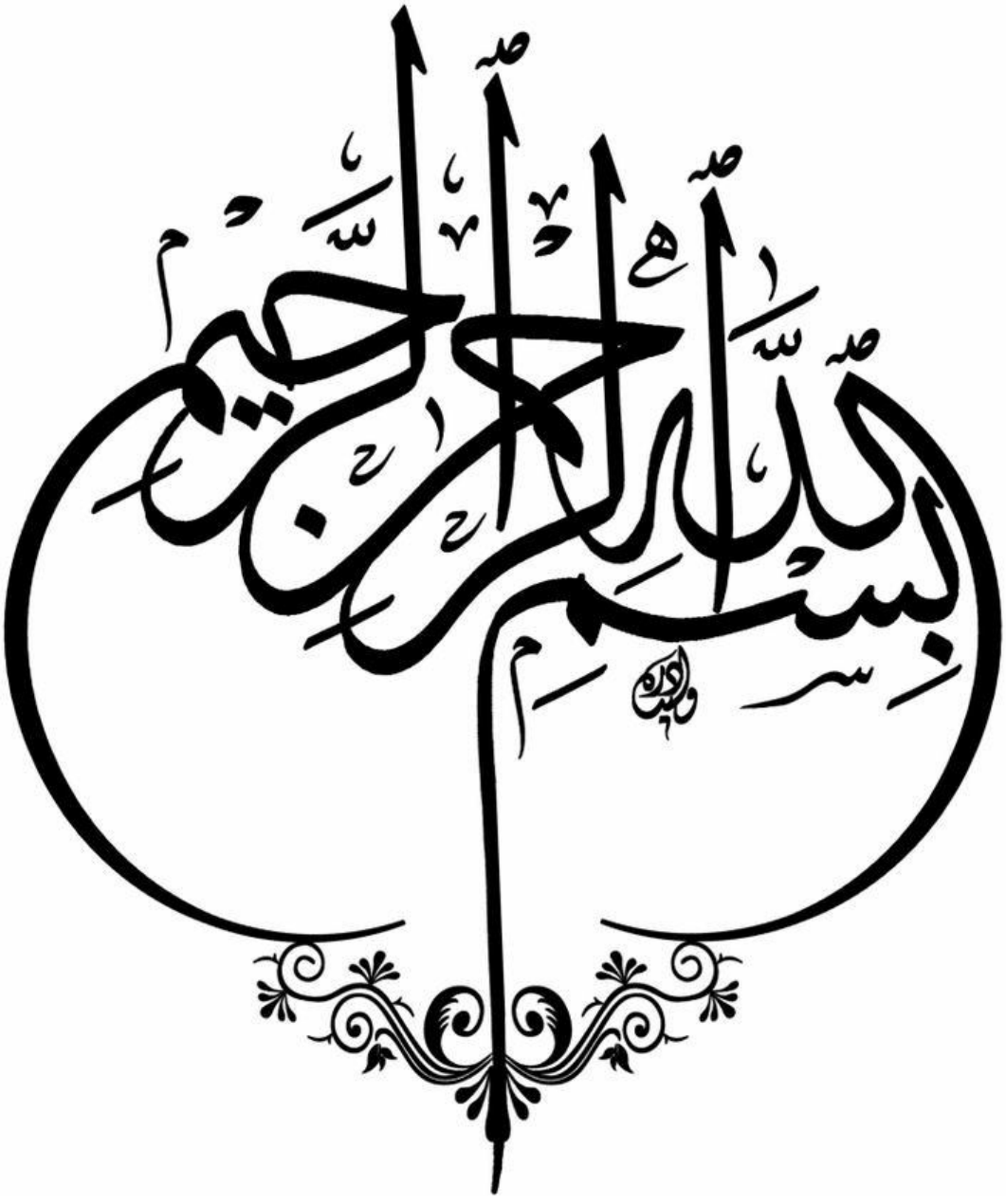
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد لله حمد الشاكرين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ،سبحان الله الذي كان سبب في النجاح والتوفيق ، الرحمن الذي خلقنا وأنار لنا الدرب في الطريق المستقيم.

وبهذه المناسبة يدعونا واجب الوفاء والعرفان بالجميل أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر والوفاء والتقدير إلى من أعاننا ومنحنا منهجا للتفكير السليم من خلال ملاحظاته القيمة وتوجيهاته وتدخلات الدكتور "**رزين عكاشة** "كما لا ننسا أن نتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة نذكر منها عمال البنك الوطني الجزائري و وكالة ANSJ العين الصفراء.

وإلى كل أساتذة كلية علوم إقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير جامعة مولاي الطاهر بسعيدة.

الاهداء

نهدي هذا العمل إلى كل والدِينا و نرجو من الله أن نرد لهما و لو قيل لما ضحوا به من أجلنا ونرجوا من المولى عز وجل أن يطيل في أعمارهم و أن يبقوا تاجا فوق رؤوسنا.

و إلى كل أصدقائينا و زملائينا في الجامعة و الى كل طلبة الجامعة سعيدة إلى كل الاساتذة و عمال كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير .

و لكم منا كل التقدير و العرفان.

الملخص:

تندرج الدراسة في إطار الاهتمام بالدراسات المالية وبالخصوص عملية التمويل باعتبارها أساس قيام المشاريع الاستثمارية التي تساهم في تحسين معدلات النمو ومؤشرات التنمية.

وتعتبر المشاريع ANSJمن بين المشاريع التي أولتها السلطات العمومية أهمية من خلال الإصلاحات المالية والاقتصادية حيث تهدف الدراسة إلى تحديد أساليب تمويل المشاريعANSJ بالجزائر وهذا بتقسيم البحث إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي.

الفصل الأول تطرق إلى ماهية البنك وعملية التمويل، الفصل الثاني تم فيه دراسة المشروع ANSJ.

قمنا بالدراسة الميدانية على مستوى بنك الوطني الجزائريBNA ، إذ خصص هذا البنك القروض موجهة لتمويل مشاريع ANSJ، وتبين لنا أن القروض المخصصة لهذا تقدم الكثير من التسهيلات للمستثمرين التي تشجعهم على الاستثمار وبأقل مخاوف.

قائمة الأشكال

الرقم	البيان	الصفحة
01	الشكل الأول :اوجه النشاطات الاساسية للبنك التجاري.	11
02	الشكل الثاني: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية.	13
03	الشكل الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري (وكالة العين الصفراء 727)	69
04	الشكل الرابع : نموذج للقبول البنكي	77/76
05	الشكل الخامس : الاتفاقية البنكية	78

قائمة الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
01	الجدول الأول : دراسة مخطط المشروع	92/90
02	الجدول الثاني : توزيع رقم الأعمال المستثمر	93
03	الجدول الثالث : الدراسة المالية للمشروع	94

فـهــرس:

الشكر والتقدير	
الاهداء	
قائمة الجداول	
الملخص	
مقدمة عامة	أ/د
مقدمة الفصل:	**6**
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.	**07**
المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية و أهميتها.	**07**
المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية و الهيكل التنظيمي و انواعه.	**10**
المبحث الثاني:عملية التمويل البنكي.	**17**
المطلب الأول: تعريف التمويل وأهميته	**17**
المطلب الثاني: العوامل المحددة لأنواع التمويل	**33**
المطلب التالث:التمويل البنكي.	**37**
خاتمة الفصل الأول	**43**
الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية	
تمهيد	**44**
المبحث الأول: نظرة عامة حول وكالة البنك الوطني الجزائري BNA عين الصفراء (727).	**45**
المطلب الاول: نشأة و تعريف البنك الوطني الجزائري وكالة عين الصفراء (727) BNA .	**45**
المطلب الثاني : أهدف البنك الوطني الجزائري BNA وهيكله التنظيمي .	**45**

فـهــرس:

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	50
المطلب الاول: بيانات الدراسة	50
المطلب الثاني: إجراءات منح قرض استثماري	51
خلاصة الفصل:	72
خاتمة عامة	75-74
قائمة المصادر والمراجع	
الملاحق	
فهرس المحتويات	

المقدمة

المقدمة:

إن الجهاز البنكي لأي دولة يتكون من مجموع البنوك العاملة في تلك الدولة، حيث يكون على رأس هذا الجهاز البنك المركزي ويقوم بدوره كبنك للحكومة إذ له الحق بالإشراف والرقابة على مختلف البنوك، ومن أهم البنوك التي تعمل تحت إشراف البنك المركزي نجد البنوك التجارية، التي تتميز عن غيرها بتميز نشاطاتها والخدمات التي تقدمها، فهي تعتبر كوسيط مالي أي تتمثل وظيفتها في تعبئة المدخرات من الأفراد والمؤسسات التي تتوافر لديها فوائض مالية وتوجهها إلى من يحتاجها من مختلف القطاعات، فتوجيهات التمويل من المهام التقليدية للبنوك التجارية، وتعتبر مصدرا هاما لإشباع احتياجات مختلف الأفراد والمؤسسات التي تفوق قدرتها المالية.

تقوم البنوك التجارية بالتمويل حسب الحاجة فإن كانت موجهة للاستهلاك فهي استهلاكية وان كانت الغاية منها الإنفاق فهي حكومية، أما إذا كانت موجهة للإنتاج فهي استثمارية ، ولأن المشاريع الاستثمارية تعتمد على مصدرين للتمويل فلديها التمويل الذاتي الداخلي والتمويل الخارجي ، إذا تلجأ في الغالب للبنوك التجارية باعتبارها وسيط مالي، فالبنوك التجارية تعطي أهمية كبيرة في تمويل لمشاريع الاستثمارية بدرجة كبيرة، عرفت الجزائر منذ الاستقلال عدة تغييرات فيما يخص تمويل المشاريع إذ اعتمدت في بدايات السنوات الأولى من الاستقلال على توجيه تمويلها لمختلف المؤسسات المالية ثم اعتمدت بعد ذلك تخصيص نوع محدد من البنوك وهي التجارية ومن بين هذه البنوك اعتمدت بنك معين لمنح أنواع محددة من القروض التي تساهم في تعزيز التوجه إلى الاستثمار.

على ضوء ما تقدم تُطرح إشكالية البحث من خلال التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هي أهم آليات لتمويل البنوك التجارية للمشاريع ANSJ؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية يتم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية كالآتي:

1-فيما تكمن أهمية التمويل البنكي بالنسبة للمؤسسات؟

2-على أي أساس تقوم المشاريع الاستثمارية وما هو هدفها الرئيسي؟

3- ما هي الإجراءات والمعايير المتبعة لمنحها ؟

فرضيات الدراسة :

1-تكمن أهمية التمويل البنكي بالنسبة للمؤسسات انه مصدر من مصادر التمويل الخارجي الذي يمنح فرصة للاستمرار، المواصلة والتوسع.

2-تقوم المشاريع الاستثمارية على أساس العائد من الدرجة الأولى وتحقيق قيمة مضافة من الدرجة الثانية.

3-يعتمد البنك عند إتخاذه لقرار منح القروض على معايير علمية دقيقة

-أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أهم الأسباب ودوافع اختيار هذا الموضوع في:

-أسباب موضوعية: وهي أهمية الموضوع في سياق العلوم المالية،.الدور الأساسي الذي تلعبه البنوك التجارية في تقديم القروض.

-كيف يساهم البنك في تمويل مشاريع ANSJ و ما هي اساليب التي يعتمد عليها خلال تقديم هذه القروض الاستثمارية

-أسباب ذاتية: تتمثل في الفضول العلمي فيما يخص التعرف على واقع تمويل المشاريع ANSJ في الجزائر ، إضافة لارتباط الموضوع بمجالي الدراسي كطالب من جهة،وميول الشخصي للبحث والاطلاع على ما يخص هذا الموضوع من جهة أخرى.

أهداف الدراسة:

-هدف علمي: يتمثل في التعرف على تمويل المشاريع الاستثمارية ANSJوبصفة خاصة التمويل البنكي.

-هدف توثيقي: يتمثل في إثراء المكتبة وتوسيع معارف ومعلومات الطالب حول المواضيع المتعلقة بالتمويل وتمويل المشاريع الاستثمارية.ANSJ.

-هدف عملي: يتمثل في توضيح كيفية تمويل بنك BNA للمشاريع الاستثمارية ANSJ.

حدود الدراسة:

يتحدد موضوع الدراسة بالمجالات لتالية:

المجال المكاني: اقتصر المجال المكاني على بنك BNAبالعين الصفراء ولاية النعامة لإجراء الدراسة الميدانية.

-**المجال الزمني:** امتدت الدراسة الميدانية من 09فبراير 2020إلى 12 فبراير 2020.

المجال البشري: شملت الدراسة موظفي لبنك الوطني الجزائري بالغين الصفراء ولاية النعامة .

-**المجال الموضوعي:** تم التعرض من خلال الدراسة حالة لكيفية تمو وطريقة تمويل كل مشروع بنوع محدد من القروض الأول تمثل ل مشاريع ANSJببنك الوطني الجزائري.

مصطلحات الدراسة:

-البنوك التجارية: هي مؤسسات تعمل كوسيط مالي حيث تقوم بقبول الودائع وتزاول عمليات تمويل داخلي وخارجي، وذلك على أساس سياسات معينة، وفقا لما يحقق أهداف خطة التنمية للدولة.

-التمويل البنكي: يقصد به ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز البنكي المحلي الذي يعد مصدرمهم في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية.

–قرض التحدي: هو قرض استثماري مدعم جزئيا، موجه للمستثمرات الفلاحية الحديثة، مربو الماشية، أو

للمشاريع المجسدة على أراضي فلاحية غير مستغلة.

-القرض الايجاري: هو عقد يمكن المؤجر بمقتضاه المستأجر من الانتفاع بشيء لمدة محددة مقابل بدل إيجار معلوم، يجوز أن يحدد بدل الإيجار نقدا أو بتقديم أي عمل آخر.

دراسات سابقة:

تم اختيار ثلاثة دراسات سابقة لها صلة بموضوع البحث على النحو الآتي:

1/دراسة خديجة مراحي: رسالة ماجستير بعنوان واقع التمويل البنوك التجارية لمشاريع الفلاحية بجامعة أم البواقي 2016. تهدف هذه الدراسة الى كيفية تمويل البنوك التجارية للمشاريع الفلاحية و تشترك هذه الدراسة في مةضوع بحثنا في تناولها كيفية تمويل البنك للمشاريع.

2/دراسة مراسلي كريمة: رسالة ماجستير بعنوان دور البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بجامة جيلالي بونعامة خميس مليانة 2017. هدف هذه الدراسة في دور البنك انعاش الاقتصاد عن طريق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

3/دراسة قريشي قاسم: رسالة ماجستير بعنوان أليات تموين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بجامعة بالقايد بتلمسان 2016.

منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:

إن طبيعة الموضوع استلزمت استخدام المنهج الوصفي والمنهج التاريخي في ما يخص الشق النظري للدراسة، لوصف تطور وظيفة البنوك التجارية، توضيح المراحل التي تمر بها عملية منح القروض في البنوك التجارية، وكيفية تحصيل عملية التمويل لمشاريع ANSJ وذلك بالاستعانة بالكتب، المقالات، التقارير والجرائد الرسمية ، كذلك تم استخدام منهج دراسة الحالة وذلك في الشق التطبيقي باختيار بنك متخصص في تمويل هذا النوع من قروض .

هيكل الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الموضوع والأهداف المنوطة به فقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين بعد المقدمة العامة فصل نظري وفصل تطبيقي، اشتمل الفصل الأول على الجانب النظري إذ تناول مفاهيم عامة حول البنوك التجارية والتمويل، قسم إلى مباحثين الأول تطرق إلى البنوك التجارية بصفة عامة، والثاني تطرق إلى التمويل من جانب المؤسسات، ، أما الفصل الثاني فهو عبارة عن دراسة ميدانية لحالة بنك الوطني الجزائري لتمويل مشاريع ANSJ، وقسم هو الآخر إلى مباحثين، المبحث الأول خاص بتقديم بنك الوطني الجزائري و المبحث الثاني لتحليل التمويل المقدم للمشروع الاستثماري اللذي تم اختياره.

صعوبات الدراسة:

تكمن أهم صعوبات الدراسة في:

-قلة المراجع فيما يخص الشق النظري المتعلق بالمشاريع الاستثمارية.

-التكتم على المعلومات بالنسبة لبنك الوطني الجزائري وذلك للحفاظ على سرية العمل وعدم تسريب معلومات تخص زبائنهم.

الفصل الأول:

مدخل نظري إلى البنوك التجارية وعملية التمويل

مقدمة الفصل:

لقد تطور النشاط الاقتصادي واتسع عبر مختلف المراحل التي شهدها الاقتصاد العالمي، ولأن الجهاز البنكي يلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية لأي بلد، فالجهاز البنكي له روابط وثيقة مع جميع فروع النشاط الاقتصادي والخدمات المتنوعة التي يقدمها، حيث تعمل على تطوير الحياة الاقتصادية فالبنك يعتبر وسيط بين الأموال التي تبحث عن الاستثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن التمويل.

ولأن البحث عن مصادر التمويل المناسبة للمؤسسات يعد من أهم المواضيع التي تواجه مالكيها ومسيريها خاصة في ظل محدودية البدائل المتاحة لعدة اعتبارات، وبما أن التمويل البنكي يعتبر من ضمن البدائل التي تتوجه لها المؤسسات، فهو يعتبر من أهم الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك التجارية، يساهم في توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية بشكل عام والمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية بشكل خاص التي يفتقر إليها البلد.

سنتطرق في هذا الفصل إلى البنوك التجارية وعملية التمويل بشكل عام وذلك وفقا لمبحثين حيث خصص المبحث الأول كمدخل نظري للبنوك التجارية من خلال التعرض لنشأتها وأهميتها والوظائف التي يقوم بها البنك التجاري، وأيضا أنواع هذه البنوك وهيكلها التنظيمي، أما المبحث الثاني فخصص لدراسة التمويل من وجهة نظر المؤسسة بتعريفه وتبيين أهميته و عرض مصادر التمويل وأهم العوامل المحددة لها، ليتضمن كذلك وجهة نظر البنك بتعريفه، و إبراز أهميته بالنسبة لمختلف الأطراف وأسس منح هذا التمويل بالنسبة للبنك.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية و أهميتها.

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية.

نشأت البنوك التجارية كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين، ويعتبر الصيارفة في أوروبا وايطاليا بالذات هم أول من طرق هذا الباب.
كلمة البنك مشتقة من الكلمة الإيطالية بنكو،Banco التي تشير إلى منضدة خشبية كان يجلس إليها الصرافون في مدن إيطاليا الشمالية في أواخر القرون الوسطى وقت ازدهار التجارة، وكان التجار يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصرافين وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك وهي قبول الودائع وكان المودع يودع الذهب ٍ لقاء إيصال واذا أراد الذهب يقدم الإيصال ويأخذه، ومع مرور الزمن أصبح التجار يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل ويبقى الذهب لدى الصراف[1].

تنبه الصائغ إلى هذه الحقيقة فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للمصارف وهي الإقراض، أما خلق النقود أو إصدارها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصائغ بدلا من الذهب الحقيقي ويعطيه للمقرض خاصة بعدما أصبح الناس يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاءون كما دلتهم على ذلك تجارتهم العديدة خلال تعالمهم مع الصائغ، وكان أول بنك أُقيم في البندقية عام 1157م، ثم تولى ظهور البنوك بعد ذلك فظهر بنك أمستردام عام 1609م، بنك إنجلترا عام 1694م وبنك فرنسا عام .1800[2]

الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية.

تعد البنوك من القطاعات المنظمة تنظيما عاليا في البلدان المختلفة و تعتمد فكرة إنشاء البنوك علي أساس وجود فائض في الدخل لدي شريحة من المجتمع تزيد عن حاجتها للإنفاق ومن جانب أخر وجود من يرغب بإنفاق اكتر من دخله سواء للاستهلاك أو الاستثمار ،مما تطلب إنشاء البنك الذي يقوم بتحويل الأموال الفائضة من الشريحة الأولي إلى الثانية كما أن البنك هو المنشأة التي تتعامل بالنقود و أهم وظائفها قبول الودائع من النقود من العملاء في شكل إيداعات و تحترم طلباēم في سحبها و تقوم بتحصيل الشيكات لعملائها كما تقوم بمنح القروض والاستثمار الودائع الفائضة[3].

[1]سامر جلدة ،البنوك التجارية و التسويق المصرفي،دار النشر أسامة الطبعة الأولي ،*2009*،ص *18*.
[2]نفس المرجع السابق،ص19.

[3]عوض بدير الحداد، **تسويق الخدمات المصرفية**، البيان للطباعة و النشر، ط1 ، 1999،ص 4.

ويمكن ذكر بعض التعارف المختصرة للبنوك و هي:

1. "البنك هو تلك المنشأة التي تقبل ديونها في تسوية الديون بين الأفراد و مؤسسات المجتمع.[1]

2. "البنك هو الوسيط بين الأموال التي تبحث عن الإستثمار الذي يبحث عن التمويل اللازم.

3.كما يمكن تعريف البنك بأنه مكان التقاء عرض الأموال و الطلب عليه[2].

و أمام بعض التغيرات و التطورات التي شاهدتها الساحة المالية شهدت بيئة عمل البنوك تغيرات مستمرة و متلاحقة انعكست علي البيئة الداخلية لها و علي البيئة الخارجية ،و هذا ما أدي إلي قيام البنوك بالتحرك في عدة اتجاهات في وقت واحد،لمواكبة المستجدات في في الصناعة المصرفية حتى تصمد أمام التحديات.

الفرع الثالث: أهمية البنوك التجارية .

تظهر أهمية البنوك التجارية في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفرات المحققة من الحجم الكبير وذلك بما يلي:

بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشرط والمدة الملائمة للاثنين.

2-بدون البنوك تكون المخاطر أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.

3-نظرا لتنوع استثمارات البنوك فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.

4-يمكن للبنوك نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.

5-إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود قدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.

6-بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة، وعائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.

7-تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول الماليةُ التي لا يقبل عليها أو استثمارها أو تقديم الأموال والدعم لكل من يحتاجه من خلال حاجة الأفراد وحاجة الهيئات وحاجة الحكومة

[1] عائ حيسن :اراهيهعا اتي لادسا،ارطلعا ارئالعا ، 1222ص31.

[2] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية الجديدة،الإسكندرية،مصر، ،2005ص.14.

وذلك وفقا لما يلي: -حاجة

الأفراد للبنوك التجارية من خلال تأدية لنشاطات يومية يحصل الفرد على إيرادات وذلك من أجل تغطية مصاريف ففي حالة حدوث عجل بمعنى أن إيراداته لا تغطي مصاريفه يلجأ الفرد إلى البنك.

-حاجة المؤسسات للبنوك التجارية

تكمن أهمية البنوك التجارية بالنسبة للمؤسسات باعتبارها الممول الرئيسي لها إضافة إلى الدور المهم الذي نلعبه في تسهيل المعاملات الخاصة بالتجارة سواء داخلية أو خارجية (من حيث المعاملات التجارية). -حاجة الحكومة للبنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية أداة منقذة للسياسة النقدية فأهميتها تكمن في مدى التزامها بتوصيات وقرارات السلطة التنفيذية المتمثلة في البنك المركزي من خلال خلق وسائل الدفع في الاقتصاد والرفع من الفرص التمويلية الضرورية للاستثمار وأيضا قيامها ببيع وشراء الأسهم والسندات، تقديم القروض اللازمة للاقتصاد الوطني وتنفيذ المخططات التنموية التي تقوم الدولة بإعدادها وهذه الأهمية لا يمكن لمسها مباشرة. و إنما تظهر بصورة غير مباشرة من خلال معايير و مؤشرات مثل :

-نسبة سعر الفائدة.

-معدل التضخم.

-حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد.

-عدد البنوك والوعي البنكي. [1]

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية و الهيكل التنظيمي و انواعه.

ويوضح هذا المطلب وظائف والهيكل التنظيمي للبنوك التجارية والأنواع التي تندرج ضمنها هذه البنوك.

الفرع الاول:وظائف البنوك التجارية.

يوجد لدى المصارف التجارية نوعان من الوظائف تقليدية قديمة، ووظائف حديثة إلا أن هناك عوامل كثيرة تحدد حجم وطبيعة كل من الوظائف الحديثة والأخرى القديمة حسب التقسيم التالي:

أولا-الوظائف التقليدية القديمة.

وتتمثل فيما يلي:

1-قبول الودائع على اختلاف أنواعها سواء كانت جارية، توفير، ودائع لأجل (خاضعة

[1] الطاهر لطرش، **"تقنيات البنوك** "، ط ، 6ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ، 2001ص**12**

لإشعار ....الخ).

2-تشغل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان أو الأمن ومن أهم أشكال التمثيل والاستثمار ما يلي: –

منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدنية.

–تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها.

–التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها.

–تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية.

–تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.

–التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء، الشيكات السياحية، والحوالات الداخلية منها والخارجية.

3-خلق نقود الودائع :وتعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية لما لها من تأثير على الاقتصاد الوطني حيث يترتب عن زيادة كمية النقود في حدود متزايدة أثار مختلفة وسلبية أحيانا، حتى تتبين أبعاد هذه الوظيفة فإننا نفترض وجود بنك مركزي وحوله مجموعة البنوك التجارية يسعى كل منها لخلق الائتمان، فالبنك التجاري يتلقى مدخرات المؤسسات والأفراد من نقود قانونية سائلة على شكل ودائع، تعتبر قيمتها دينا وتسجل في خصوم ميزانية البنك،ووحدات النقد الموازية لهذه الودائع تعتبر حق وتدخل في خزانته وتسجل في الخصوم، ثم يقوم البنك التجاري باستخدام قيمة الوديعة في شكل قروض مع الآخذ بعين الاعتبار عاملين هما:

الكمية المتوقع سحبها من طرف أصحاب الودائع.

-كيفية توزيع قيمتها بين النقود السائلة يحتفظ به والجزء المخصص للإقراض.

ثانيا–الوظائف الحديثة :وتمثلت في:

1-إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة هي Trust Département.

2-تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، ومما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب ألا يتجاوزها.

–المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة الآجل نسبيا.[1]

والشكل الآتي يوضح الأنشطة الأساسية التي يتم القيام بها وتقدم على مستوى البنك التجاري:[2]

[1] الطاهر لطرش، المرجع السابق،1 ص12.

[2] الطاهر لطرش، المرجع السابق،1 ص13.

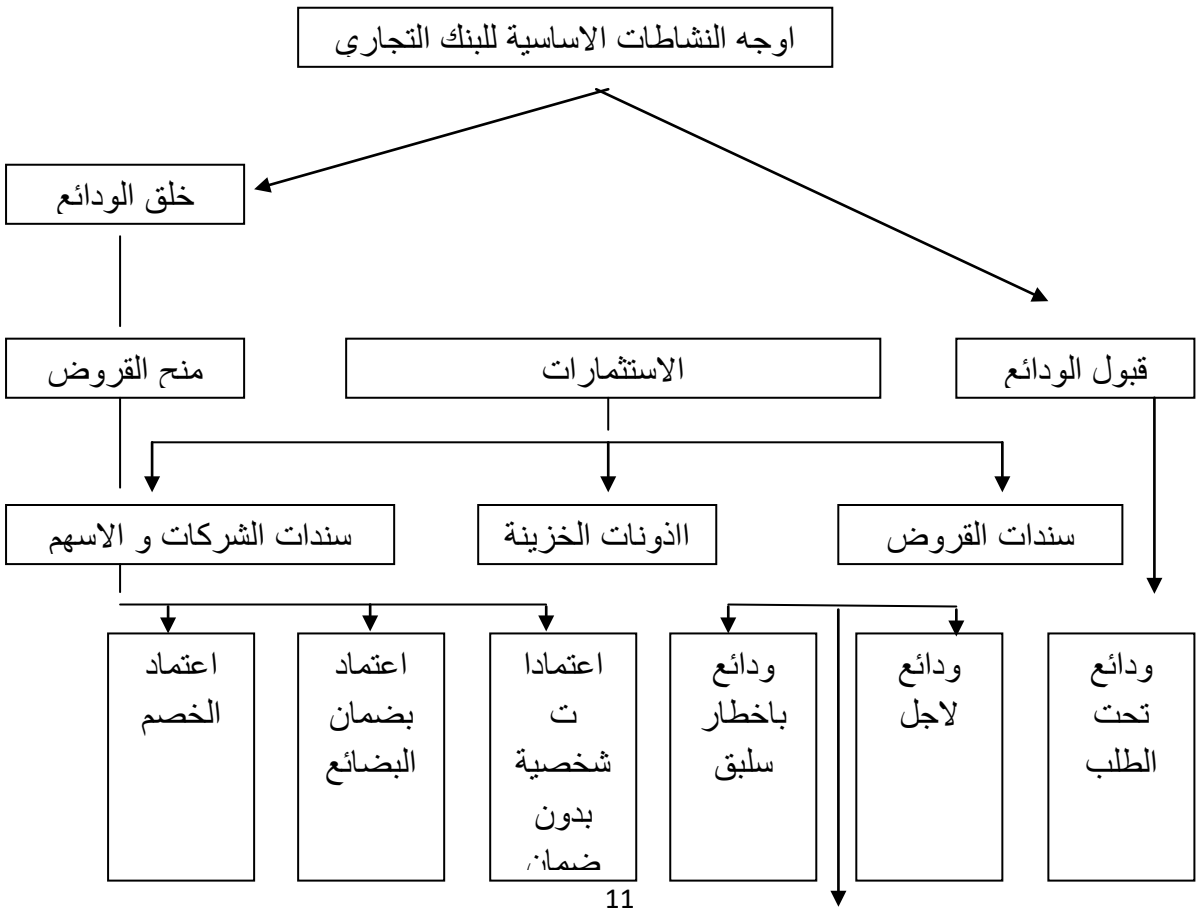
اوجه النشاطات الاساسية للبنك التجاري
خلق الودائع
منح القروض
الاستثمارات
قبول الودائع
سندات الشركات و الاسهم
االذونات الخزينة
سندات القروض
اعتماد الخصم
اعتماد بضمان البضائع
اعتمادا ت شخصية بدون ضمان
ودائع باخطار سلبق
ودائع لاجل
ودائع تحت الطلب

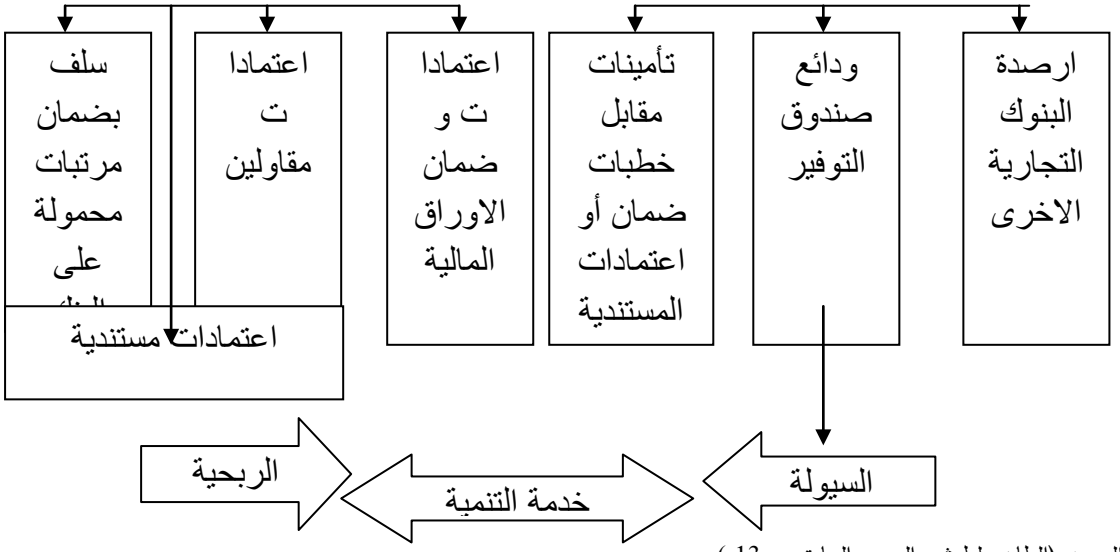

المصدر (الطاهر لطرش ,المرجع السابق,ص13.)

الشكل السابق يوضح الأنشطة الأساسية التي يقوم بها أي بنك تجاري وذلك بدءا بقبول الودائع والقيام باستثمارات محفظة الأوراق وخلق الودائع وكذلك منح القروض وصولا إلى الهدف الأساسي وهوتحقيق التنمية للبلد.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

ليس هناك شكل تنظيمي موحد للبنوك التجارية حيث يختلف الهيكل التنظيمي حسب الخدمات التي يقدمها البنك وحجمه، ولذلك يمكن وضع الهيكل التنظيمي التالي[1]:

[1] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية الجديدة،الإسكندرية،مصر، ،2005ص.14.

مجلس الإدارة
رئيس مجلس الإدارة
رئيس التنفيذي
وحدات الوضائف المركزية
وحدات الرقابة و التدقيق
العمل الإستراتيجي
الموارد البشرية
العمليات
التحكم المؤسسي
ادارة المخاطر
التدقيق
منح القروض
قروض العقارية
قروض الشركات
بطاقات الائتمان
قروض الافراض
دائرة خزينة الاستثمارات الخارجية
حسابات صندوق التوفير
مقاصة البنوك
الاوراق المالية
الاوراق التجارية
الودائع و تأمين الودائع
خطابات الضمان
تأجير الخزائن
الصرف الآلي و بنوك التجارية
الحولات و عملات الاجنبية
تواصيل التحصيل

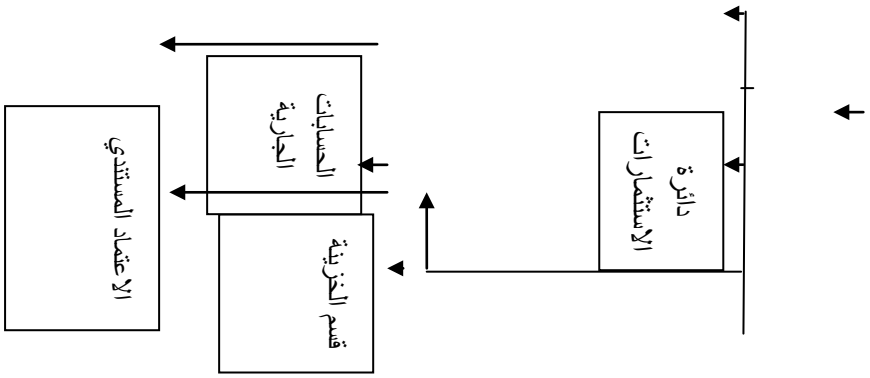

الهيكل التنظيمي السابق مقسم وفق التصميم الوظيفي ويعتمد على المدخل الوظيفي في تقسيم نشاطات البنك، ويسمى أيضا بشكل Uنسبة إلى Unitsأي الوحدات التي تجمع فيها المهام المتشابهة والأشخاص ذوي المهام المتشابهة.

حيث يتم على مستوى وحدة العمل الاستراتيجي، وحدة الرقابة والتدقيق ووحدة الوظائف المركزية تقديم التسهيلات المادية التي يملكها البنك ويستخدمها في عملياته اليومية، مثل قسم السجلات واجراءات خاصة بكل الإيداعات أو المسحوبات، بالإضافة إلى هذا هناك قسم نظام المعلومات، وكذلك قسمك شؤون العاملين والذي مهمته حفظ سجلات العاملين، كما نجد أيضا في هذه الإدارة قسم الأمن الذي يتكفل بالحفاظ على أموال المودعين وممتلكات البنك كما نجد أيضا قسم النقدية الذي يتولى إدارة الرصيد النقدي ومتطلبات السيولة اليومية للأفراد والمؤسسات.

كما يتم على مستوى إحدى هذه الوحدات تقديم القروض وأيضا تقديم القروض للتجار والسماسرة والأوراق المالية، وغيرها من القروض ويتم أيضا تحليل طلبات القروض في قسم طلبات الائتمان، ويتم أيضا على مستوى هذه الوحدات توفير الأموال اللازمة لتقديم القروض المحصل معظمها من قسم الودائع، كما تحتوي على أقسام الاستثمار. [1]

الفرع الثالث: أنواع البنوك التجارية.

تنقسم البنوك التجارية بحسب المنظور الذي تنتمي إليه ولذلك تم تقسيمها إلى ثلاثة منظورات وهي:

[1] محمد سعيد أنور سلطان، المرجع السابق،ص15.

1-من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية

*البنوك التجارية المحلية :يقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد.

ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع وفي هذه المنطقة المحددة وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

*البنوك التجارية العامة ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها.

وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل وكذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

2-من حيث حجم النشاط وتنقسم إلى ما يلي:

*بنوك الجملة

ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى وأحيانا إلى البلدان أو الحكومات، وتسمى أيضا بنوك الاستثمار وأحد أدوارها الرئيسية هو إصدار الأوراق المالية لصالح الشركات المدرجة، وتقدم أيضا هذه البنوك قروض مالية غالبا ما تكون بملايين الدولارات[1].

بنوك التجزئة

وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء، والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لجذب أكبر عدد منهم، وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية. ومنفعة التملك، والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

3-من حيث عدد الفروع

وتنقسم على النحو التالي:

*البنوك ذات الفروع: وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل الشركات المساهمة شكلا قانونيا لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة ولاسيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع حرية تدبر شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك وبطبيعة الأمور فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تسير على نهجها وقواعدها باقي الفروع.

[1] طاهر لطرش، "**تقنيات البنوك** " ط6 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ، 2001ص57 .

ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على نطاق الأهلي، ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي.

بنوك السلاسل

وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك فهو ينسق بين الوحدات وبعضها، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

بنوك المجموعات: وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي، وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريا، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

البنوك الفردية: تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة رأس المال، ولذلك فهي سوق تتعامل في المجالات– قصيرة الأجل – ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسارة[1].

المبحث الثاني:عملية التمويل البنكي.

يشكل نشاط التمويل إحدى الأنشطة الأساسية في أية مؤسسة مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها ويعتبر قرار التمويل من أهم القرارات التي تتخذها المؤسسات والتي تكون لها تأثير كبير على سياستها المالية وعلى نموها وتطورها في المستقبل، ومن خلال هذا المبحث تتعرض لمفاهيم عامة حول التمويل حيث يتناول المطلب الأول تعريف التمويل وأهميته بالنسبة للمؤسسة.

المطلب الأول: تعريف التمويل وأهميته

وللتعرف على التمويل سيتم تقديم عدة تعريفات له وتبيان أهميته أيضا.

الفرع الأول: تعريف التمويل ظهر التمويل وتطور بشكل ملحوظ وكان ضروريا للتغلب على التحديات التي تواجهها الأعمال الاستثمارية.

حيث تتعدد تعاريف التمويل وتتباين من تعريف إلى آخر:

تعريف01 " : أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت

[1] طاهر لطرش، المرجع السابق،ص58 .

الأعمال والحكومات[1].

تعريف02 " : إن كلمة تمويل تأتي لتوضح مسألة انتقال رؤوس الأموال من أماكن وفرتها إلى أماكن ندرتها. وتتم العملية من خلال مجموعة من الوسطاء الماليين سواء كان ذلك في شكل بنوك أو شركات تأمين أو صناديق ادخار وأسواق المال إلى غير ذلك كما أن عملية ادخار رؤوس الأموال تستهدف بالمقام الأول الحصول على عدد ممكن من هذه الأموال..[2]

تعريف03 " : يعرف التمويل أنه كل المصادر الضرورية لإنشاء مؤسسة أو شركة وضمان سير نشاطها وكذا توسعها أي كل الموارد التي تجعل الشركة تنتج أكثر في ظروف أحسن مما يجعلها قادة على تحقيق تدفقات نقدية[3]".

تعريف04 " : التمويل العملية التي من خلالها يضمن أو يؤمن المؤسسة كافة احتياجاتها المالية المختلفة، هذه الاحتياجات تكون متولدة عن الاستثمار)المادي أو المعنوي(أو عند دورة استغلال . "[4]

ومن خلال ما سبق يمكن أن نعرف التمويل على أنه: " اختيار المصادر الضرورية والملائمة التي تضمن من خلالها المؤسسة تدفق الأموال، لاستخدام في تغطية مختلف احتياجات المؤسسة وذلك من اجل تحقيق مختلف الأهداف المسطرة" .

الفرع الثاني: أهمية التمويل

يعتبر التمويل عصب المؤسسة والطاقة المحركة لجميع الوظائف والأعمال، فبدون التمويل تظل خطط المؤسسة على الورق دون تنفيذ فيحتاج بناء المؤسسات الاقتصادية إلى توفير الأموال اللازمة لشراء مستلزمات الإنتاج من الأصول الثابتة)الأرض_ المباني_ الآلات _الحواسب الالكترونية _ التليفونات والفاكسات .... الخ). والأصول المتداولة)النقد وأوراق القبض لتمويل المبيعات الآجلة والبضاعة نصف مصنعة.... الخ(باختصار بدون التمويل تتوقف الأعمال كما أن نقص التمويل يؤدي إلى تأخير المشروعات وضياع الفرص وبالتالي انخفاض الإرادات والتمويل الأكثر من الحاجة يعني تعطيل الأموال مع دفع تكلفتها دون أن تنتج إيرادات.

وتكمن أهمية التمويل بصفة عامة في:

– مساندة وظائف الإنتاج والتشغيل، فيحرك عجلة الإنتاج)المنتجات والخدمات(ويجب التحقق من

[1]حلبوش كمال الدين ،تمويل الاستثمارات ،كلية التجارة،جامعة تلمسان،دفعة 2008،ص 54.

[2]د.يوسف حسن يوسف,التمويل في المؤسسات الاقتصادية,دار التعليم الجامعي الاسكندرية ،سنة 2012، ص ص211 .

[3]ناصر دادي عدوان،تقنيات مراقبة التسيير،دار المجموعة العمة،الجزائر،سنة2000،ص24.

[4]عبد الغفار حنفي ،الإدارة المالية المعاصرة ، المكتب العربي الحديث،فلسطين ،طبعة 1993،ص35

الاختيار السليم لمصادر التمويل بأقل تكلفة ومخاطرة، وأيضا يجب أن يكون قرار الاستثمار مثالي إذ يعطي عائدا مناسبا على الأموال المستثمرة ومخاطر محسوبة و تنافسية.

– ساعدة التمويل لوظائف التسويق والبيع في تمويل المبيعات الآجلة عن طريق الائتمان الذي يقدم للعملاء، والحصول على الائتمان التجاري أو المصرفي لتمويل المشتريات، كما يؤثر التمويل على تكلفة التخزين وتكلفة التسويق من النقل والتعبئة والتغليف والتخليص والشحن والتأمين والإعلان والترويج ويتحكم التمويل في قرارات التسعير والخصومات وآليات التحصيل، وتلجأ المؤسسات إلى التمويل لبروزه في النقاط التالية: – يساهم

التمويل في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل تجديد أو تحسين رأس المال الثابت للمؤسسة.

– يعتبر التمويل وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة لتواجه به احتياجاتها الجارية والخروج من حالة العجز المالي.

-يضمن التمويل السير الحسن للمؤسسة فهو يعمل على تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها ويوفر احتياجات التشغيل، كما يزيد من الدخل بإنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة.

–البديل الذي يكلف المؤسسة أقل ما يمكن من تكلفة رأس المال يتمثل في حسن اختيار طرق التمويل الذي يعتبر أساس العملية المالية.[1]

الفرع الثالث: مصادر التمويل

يقصد بمصادر التمويل تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسسة على أموال بهدف تمويل استثماراتها، ولدينا هنا نوعين من مصادر التمويل:

مصادر تمويل حديثة ومصادر تمويل التقليدية

1/ مصادر التمويل التقليدية المتاحة لتمويل المشاريع منها الداخلية والخارجية ونذكرها على النحو الآتي:

أولا–مصادر التمويل الداخلي(الذاتي)

تفرعت بالشكل الاتي:

1_تعريف التمويل الداخلي (الذاتي)

ويقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية وتختلف قدرة

[1] حلبوش كمال الدين ،تمويل الاستثمارات، نفس المرجع السابق ،ص98.

المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها ويرجع ذلك إلى توسيع إمكانيات التمويل الذاتي، بالإضافة إلى المؤونات والاهتلاكات، المخصصات، ورأس مال العامل ويعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر خارجية للحصول على الموارد المالية لاقتنائها، وبالتالي يحمل أعباء مالية مباشرة كالفوائد ودفع أقساط الديون، وهذا ما من شأنه أن يزيد من القدرة الإقتراضية للمؤسسة ويشارك بصفة مباشرة في العملية التوسعية لها استحداث استثمارات جديدة.

2-مكونات التمويل الداخلي)الذاتي) تتمثل هذه المكونات فيما يلي:

أ: الاهتلاكات :يعرف الاهتلاك على أنه تلك المبالغ السنوية المخصصة لتعويض النقص التدريجي الذي يحدث بصورة فعلية أو معنوية على عناصر الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع مرور الزمن، نتيجة الاستعمال أو التلف أو التقدم التكنولوجي، بعبارة أخرى الاهتلاك يمثل طريقة لتجديد الاستثمارات عند نهاية عمرها الإنتاجي أو الاقتصادي حيث يمكن النظر إليه من عدة جوانب نتعرض إلى البعض منها فيما يلي:

-اقتصاديا :الاهتلاك عبارة عن توزيع تكلفة شراء الأصل الثابت، أو الفرق بين تكلفة الشراء والإرادات المتوقعة لبيع الأصل في نهاية عمره الإنتاجي مقسمة على عدة السنوات التقديري لاستخدام هذا الأصل الثابت.

- محاسب ا:ي يهدف إلى قياس قيمة الأصل الثابت في أي مرحلة من مراحل حياته وذلك من أجل قياس قيمة الأصل الثابت خلال فترة معينة وأن هذا الربح يقيم كجزء من تكلفة هذا الأصل حيث يعرفه المخطط المحاسبي الوطني: على أنه تخصيص محاسبي لتدني قيمة الأصول الثابتة المادية من أجل استرجاع أو تجديد هذه الأصول المستثمرة

ماليا :الاهتلاك هو عملية تمكن المنشأة من استبدال وتجديد أصولها الثابتة لذلك تعتبر مصدرا من مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة.

وتكمن أهمية الاهتلاك في أنه يحافظ على رأس المال ويكون ذلك عن طريق استرداد كل ما ينفقه المشروع من أموال لشراء الأصول تدريجيا من الإيرادات المحققة، ولا سيما وأن العمر لإنتاجي للأصل الثابت يكون طويلا، وأيضا لأن الاهتلاكات من أهم عناصر التكلفة وتجاهلها يؤدي إلى عدم صحة ودقة التكاليف وذلك باعتماد احتسابها بأقل من ما تكون عليه حقيقية وذلك فهو يحدد تكاليف الإنتاج وهي أيضا تقيس الربح ولأن الاهتلاك هو عنصر من عناصر التكاليف فان إهماله يؤدي إلى استبدال الأصول الثابتة. ب -المؤونات

والمخصصات :تعرف المؤونات على أنها مكون مالي من أموال المنشأة يحتجز لغرض مواجهة خسائر محتملة، أو أعباء ممكنة الحدوث في المستقبل حيث تبقى مجمدة داخل المنشأة إلى حين تحقق الخطر أو العبء الذي كونت من أجلها هذه المؤونات، أو زوال الخطر المحتمل، لذلك نميز بين عدة أنواع

منها، والتي تشكلها المنشأة للأغراض السالفة الذكر حيث نجد المؤونات القانونية، مئونة الأخطار والتكاليف. [1]

ج- الأرباح المحتجزة :تعتبر الأرباح المحتجزة أهم عنصر في التمويل الداخلي)الذاتي(فهي جزء من الإرادات الحالية التي لا توزع على عملة الأسهم العادية وتحتفظ بها المؤسسة قصد استثمارها ولا يكون هذا المصدر متاحا إلا في ضل وجود مشاريع قائمة، وترغب في تمويل فرص استثمارية جديدة مشاريع الاستثمارية المرتبطة بعملية الإحلال الرأس مالي أو بعمليات التوسع، ولأن متعاملي الأسهم العادية لا يقبلون بسياسة الأرباح إلا بعد أن يتوقعوا بأن العائد من استثماراتها لا يقل عن الفرص البديلة خارج المؤسسة وهم بذلك لا يمانعون من إتباع هذه السياسة طالما كانت المزايا التي يحصل عليها حاملي الأسهم من عدم توزيع الأرباح أكبر من المزايا التي يمكن أن يحصلوا عليها من توزيع الأرباح سواء كانت تلك المزايا ناتجة عن تغير القيمة السوقية للمؤسسة أو ناتجة عن زيادة معدل العائد الذي يحصل عليها من حامل الأسهم آجلا أو عاجلا.

د_ الرأس المال العامل :يتمثل في المبالغ اللازمة لتكوين مخزون مناسب من مستلزمات الإنتاج على مختلف أنواعها وقدر مقبول من النقدية لمقابلة المصروفات الأخرى مثل أجور العاملين وغيرها.

ويمثل رأس مال العامل الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة، أو الفرق بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل حيث يفرض من الناحية المالية أن تكون الاستثمارات ممولة من مصادر محددة من الخصوم، وذلك بناء على المبدأ المحاسبي العام)تساوي الأصول والخصوم(تختلف الديون القصيرة الأجل والأصول المتداولة من حيث المدة والقيمة، فقد تستحق الديون القصيرة المدى التسديد في مدة معينة أقصر من تاريخ الأصول المتداولة أي أن المؤسسة مطالبة بتسديد ديونها قبل تحصيل حقوقها لدى الغير. لذا يجب على المؤسسة توفير هامش أو فائض من الأموال الدائمة يزيد عن تمويل الأصول الثابتة وهذا الهامش يدعى رأس المال العامل.

3 -مزايا التمويل الداخلي(الذاتي)

للتمويل الذاتي عدة مزايا نذكر منها:

-التمويل الذاتي يزيد من رأس المال الخاص للمنشأة ويجنبها الوقوع في أزمات السيولة الطارئة، أوالناتجة عن الأعباء الثابتة، كتسديد فوائد أقساط القروض.

-يرفع من القدرة المالية والافتراضية للمنشأة كما يكسبها حرية واستقلالية التصرف في أموالها الخاصة يشجع المنشأة على القيام باستثمارات جديدة، وخاصة الاستثمارات التي تكون تكاليفها مرتفعة وإمكانية إنجازها تتطلب خبرة فنية. -

[1] حلبوش كمال الدين ،تمويل الاستتمارات، نفس المرجع السابق ،ص99.

يوفر استقلالية وحرية يتمتع بها المسير في اتخاذ قراراته الاستثمارية والتمويلية، كما أن عدم تحمل الأعباء التعاقدية وفوائد وأقساط القروض كما هو في حالة الاستدانة يكسب هذا النوع من التمويلات مرونة عالية.

4-عيوب التمويل الداخلي(الذاتي):

-عدم تحقيق وفر ضريبي بالنسبة للمنشأة على تكلفة التمويل.

-يكون عائقا لتطور المنشأة عندما تعتمد عليه بصورة كبيرة، لأنه عادة لا يكفي لتغطية كل الاحتياجات المالية، فيتوجب عليها إما اللجوء إلى القروض الخارجية وأما الاستثمار بقدر الأموال المتاحة لها وبالتالي تفويت الفرصة. [1]

-لا يعتبر التمويل الذاتي حافزا للعمال لزيادة إنتاجهم حيث أنهم قد يحرمون من موارد مالية كانت قد توجه للتوزيع مما يضعف من القدرة الشرائية لهم.

يمكن تصور حجم المشكلة التمويلية عندما يكون الهدف هو زيادة رأس مال المنشأة فهذه المدخرات الصغيرة جدا تتجمع عادة ببطء كبير عبر الزمن وبمعدلات منخفضة في معظم الحالات، ورفع معدلاتها يستلزم ارتفاع ملموس في الدخول الحقيقية أو مزيد من ممارسة ضغط الاستهلاك الخاص وكلاهما صعب التحقيق.

ثانيا-التمويل الخارجي

قد يكون التمويل الداخلي للأعوان الاقتصاديين غير كاف لتلبية متطلباتهم المالية وخصوصا بالنسبة للمؤسسات والتي تبقى غالبا عاجزة جزئيا أو كليا على تمويل احتياجاتها بنفسها مما يجعلها تبحث عن مصادر خارجية لتغطية العجز وهناك نوعين من التمويل الخارجي، تمويل خارجي مباشر وتمويل خارجي غير مباشر.

1-التمويل الخارجي المباشر :وهو يعبر عن العلاقة بين المقرض والمستثمر ودون أي تدخل من وسيط مالي أو بنكي أو غير بنكي ويتخذ هذا التمويل صورة متعددة كما يختلف باختلاف المقرضين.

-بالنسبة للأفراد :فالحصول على الأموال اللازمة لتمويل احتياجاتهم الاستهلاكية أو الاستثمارية دون اللجوء إلى المؤسسات الوسيطة، أي التمويل المباشر تتحدد صوره وأشكاله فقد يتحصل على القروض المباشرة بين الأفراد، أو الأفراد والمشروعات قائمة بمقتضى أوراق تجارية.

-بالنسبة للمشروعات)المؤسسات :)في هذه الحالة تستطيع المؤسسات أن تحصل على قروض أو تسهيلات ائتمانية من مورديها أو عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى، كما تلجأ بعض المؤسسات الى دعوة الجمهور لتوظيف مدخراتهم على شكل استثمارات مالية في الأوراق المالية.

[1] حلبوش كمال الدين ،تمويل الاستثمارات، نفس المرجع السابق ،ص100.

–بالنسبة للحكومة :تلجأ الحكومة للتمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات التي ليس لها طبيعة عمل مالية أو مصرفية وتصدر الدولة لهذا العرض سندات متعددة الأشكال تستهلك خلال مدة مختلفة وبأسعار فائدة متباينة.

2-التمويل الخارجي غير المباشر

وهو يعبر عن الصورة الأخيرة للتمويل عن طريق الأسواق بواسطة المؤسسات المالية الوسيطة بمختلف أنواعها، فتقوم هذه المؤسسات بتجميع المدخرات النقدية من الوحدات ذات الفائض)أفراد أو مؤسسات أو حكومات(ثم توزيع هذه الإدخارات على الوحدات التي يحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل، إذ أن أكثر المصادر الادخارية يوظف للمخاطر أو نتيجة لعدم ثقتها في الاستثمارات المقدمة وعندئذ تقوم هذه المؤسسات المالية بمخاطبتهم بسندات جديدة ذات جاذبية معينة بأن تقدم لهم خدمات وتشبع رغباتهم في السيولة أو المضاربة ومن هذه الوسيلة يمكن استخلاص ما يلي:

–قدرة المؤسسات الوسيطة على تحويل الاكتناز الادخاري إلى توظيف ادخاري

–قدرة بعض المؤسسات الوسيطة على مضاعفة حجم القوة الشرائية المقدمة للتوظيف الاستثماري اعتمادا على نسبة معينة من الادخار المتبقية[1].

2_1:مصادر التمويل قصيرة الأجل

يقصد بالتمويل القصير الأجل هو تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى سنة، ويوجه هذا التمويل لدعم رأس المال العامل في المؤسسة، وهو ما يسمى بتمويل البنكي قصير الأجل فنحصل عليه من البنوك لمدة لا تتعدى سنة والمتحصل عليه من البنوك التجارية ويمكن تصنيفها إلى نوعين قروض الاستغلال العام والخاص .

-أ قروض الاستغلال العامة

تمثلت هذه القروض فيما يلي:

–تسهيلات الصندوق :عبارة عن قروض تمنح للمنشآت التي تعاني من صعوبات قصيرة جدا فيالسيولة، تلجأ إليها الشركات في آجر الشهر عامة لتمويل الأصول المتداولة.

-السحب على المكشوف :نتيجة النقص في خزينة المنشأة فالبنك يسمح لها بالسحب أكثر من رصيدها مع زيادة الفوائد تتناسب مع الفترة ورصيد الدائن ويكون بالنسبة للمؤسسة فقط.

–القروض الموسمية :تمويل في نشاط موسمي غير منتظم وممتدة على طول فترة الاستغلال وهي قصيرة الأجل.

[1]حلبوش كمال الدين ،تمويل الاستثمارات، نفس المرجع السابق ،ص101.

_أذونات الخزينة(قرض سندي(: وهي عبارة عن أوراق تصدرها المنشأة من 10إلى 180يوم لا يقل مبلغ الإصدار عن سقف معين ومبلغ الإصدار صغير.

–الاعتماد المستندي :قرض لتمويل تجارة خارجية ولأن فيه أوراق كثيرة على المدى القصير لشراء المواد.

– قروض الربط :هي عبارة عن قروض توجه للمؤسسات التي تواجه حاجة للسيولة لتمويل عمليات مالية مؤكدة أنه ستكون لديه سيولة في أقرب وقت وتستعمل هذه القروض لانتهاز الفرص.

_الاعتماد بالتوقيع :هو عبارة عن التزام مقدم من طرف البنك للدفع لحساب المتدين إذا كان هذا الأخير يتدخل كطرف ثالث للتوقيع بين العميل والطرف الآخر.

ب -قروض الاستغلال الخاصة

موجهة لتمويل الأصول المتداولة تقسم إلى ثلاثة أنواع تتمثل في: خصم الأوراق التجارية التسبيقات على البضائع، التسبيقات على الصفقات العمومية.

– خصم الأوراق التجارية :عبارة عن عملية يقوم بها البنك بشراء ورقة تجارية من قبل تاريخ الاستحقاق وهو يحل محل هذا الشخص في الدائنية إلى تاريخ الاستحقاق حيث يحصل البنك ما يسمى Agioوهو (القرض+ الفائدة + مصاريف التحصيل.)

– تسبيقات على البضائع :عبارة عن قروض لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع توجه لضمان المقترض التأكد من مواصفات البضاعة من طرف البنك ولإثبات حسن النية لتسبيق البضاعة.

–تسبيقات على الصفقات العمومية :عبارة عن اتفاقيات شراء أو تنفيذ أعمال لفائدة السلطات العمومية إذ غالبا ما يكون المقاول المكلف بالإنجاز بحاجة لأموال هائلة غير متوفرة نظرا لضخامة المشاريع يضطر للجوء إلى البنك إلى أن تقدم له الدولة التمويل الكامل وهي بالنسبة للبنك مضمونة[1].

2–2مصادر تمويل متوسطة الأجل:

يمنح هذا النوع من القروض من طرف البنوك التجارية حيث تتراوح مدته من سنة إلى 7سنوات وتكمن أهميته بالنسبة للمؤسسة تتمثل في تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في الرأس مال العامل المتداول وتشمل مصادر التمويل الآلية:

أ قروض المدة:

تتراوح مدة هذه القروض بين 5 3و سنوات الأمر الذي يعطي المقترض الاطمئنان والآمان ويقلل من مخاطر إعادة التمويل وتجديد القروض قصيرة الأجل لأن درجة المخاطرة في التمويل قصير الأجل تكون عالية بالنسبة للمؤسسة المقترضة لأنه إن وصل تاريخ استحقاق القرض فانه من المحتمل أن لا

[1]حلبوش كمال الدين ،تمويل الاستتمارات، نفس المرجع السابق َ،ص102.

يوافق البنك على تجديد القرض، رغم تسديد المؤسسة لما عليها أو أن يجدد القرض بفائدة وشروط مجحفة في حق المؤسسة ويمكن الحصول على مثل هذه القروض من البنوك بفرض معدل فائدة على أساس المدة التي استخدم فيها القرض أما تحديده فيتم على ضوء مستوى أسعار الفائدة السائدة في السوق حجم القرض، تاريخ المستحقات أو الأهلية الائتمانية للمؤسسة المقترضة ويتم تسديدها عن طريق أقساط دورية متساوية تدفع ثلث أو نصف سنويا أو سنويا وقد لا تكون أقساط التسديد متساوية أو تكون متساوية باستثناء آخر دفعة التي تكون أكبر من سابقتها.

ب -قروض التجهيزات

عندما تقوم المؤسسة بشراء الآلات أو التجهيزات فإنها تستطيع الحصول على تمويل متوسط الأجل بضمان هذه الموجودات وتوجد مصادر بمثل هذا النوع من التمويل تشتمل المصارف التجارية الإسلامية والوكلاء الذين يبيعون هذه التجهيزات وشركات التأمين، أما أنواع التجهيزات التي يتم تمويلها بهذا الشكل فتتضمن الشاحنات السيارات السفن وغيرها.

وتمول الجهة المقترضة عامة ما بين 70و ٪ ٪80من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويقها مثل الشاحنات والسيارات وتبقى ما بين ٪30كهامش أمان للممول، حيث يحتفظ بملكية الآلة إلى أن يقوم المشتري بتسديد كافة الأقساط المطلوبة ويقدم الزبون دفعة أولية عند الشراء ويصدر أوراق وعد بالدفع بقيمة الأقساط المتبقية من قيمة الأصل وعندما يتم تسديد كامل القيمة يقوم البائع بنقل الملكية إلى الزبون أما إذا لم يسدد الأقساط المستحقة يمكن للبائع الاستيلاء على الآلات بهدف إعادة بيعها إلى زبون آخر.

ج -القروض المضمونة

يتدخل البنك ويتم استخدام التجهيزات كضمانات للبنك وهنا يمكن الحجز على التجهيزات ولا يسمح للمقترض أن يبيعها، والبنك يقبل هذه القروض مقابل فوائد الانتظار.

2-2مصادر تمويل طويل الأجل

لقد تم تناول كل من التمويل قصير الأجل ومتوسط الأجل باعتبارهما عنصرين من عناصر الهيكل المالي للمنشأة واللذان يرتبطان إلى حد كبير بنشاطها الاستغلالي، إلا أنه تكون المنشأة في حاجة إلى أموال من أجل التوسع في نشاطها أو من أجل إقامة استثمارات جديدة وهذه الاستخدامات عادة ما تحتاج الى أموال كبيرة ولمدة طويلة نسبيا، وأهم أنواع التمويل طويل الأجل نجد الأسهم والسندات وقروض طويلة الأجل من البنوك.

-أ الاقتراض

يمثل الاقتراض مديونية ينبغي على المؤسسة الوفاء بقيمتها في وقت لاحق حيث أن له أجل استحقاق معين لا يجب تعديه للوفاء بالدين وذلك على خلاف مصادر رفع حق الملكية من الأسهم الممتازة

والأسهم العادية والتي هي مصادر تمويل طويلة الأجل ليس لها استحقاق محدد، ويشمل الاقتراض شكلين هما السندات والقروض طويلة الأجل[1].

*قروض طويلة الأجل

تعتبر القروض أحد المصادر الهامة التي يمكن أن يحصل عليها المستثمر أو المؤسسة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وقد يصل تاريخ استحقاقها الى ثلاثين عاما وما يميز القروض هو الأنفاق المسبق على شروطها حيث يجدد سعر الفائدة وتاريخ الاستحقاق والضمانات بالتفاوض بين المقرض والمقترض وقد يصاحب ذلك التزام المقترض ببعض الشروط تدعيما للضمان المتفق عليه وقد يتم على أقساط متساوية في تواريخ معلومة ومحددة.

*السنداتBONDS:

سند القرض هو عبارة عن سند أذني طويل الأجل، يتعهد مصدره بأن يدفع فائدة على قيمة الاسمية بالإضافة إلى دفع القيمة الاسمية نفسها في تاريخ محدد مسبقا، وتحدد شروط الفائدة والدفع عادة بنشرة الإصدار التي يتم تحضيرها قبل طرح السندات للبيع، وتعتبر السندات مصدرا هاما من مصادر التمويل طويل الأجل وذلك بسبب طول المدة بين تاريخ الإصدار وتاريخ الإصدار وتاريخ الاستحقاق.

أسباب اللجوء إلى السندات

توجد عدة أسباب وعوامل تدعو الشركات إلى اللجوء لإصدار السندات منها:

–الاستفادة من مزايا الرفع المالي، ولتحقيق هذه الغاية يشترط أن تكون كلفة السندات أقل من العائد المتوقع على استثمار الأموال المقترضة حتى يبقى بين التكلفة والمردود فائض بحسب العائد على حقوق أصحاب المشروع.

–كلفة الاقتراض محدودة والسندات لا تشارك في الأرباح في حالة تحقق المزيد منها، ولأن الفائدة المدفوعة على السندات تعتبر تكلفة التي تحمل لحساب الأرباح والخسائر للوصول إلى الربح الخاضع للضريبة، في حين تعتبر عائدات الأسهم توزيعا للأرباح وليست من النفقات، لذا يتم دفعها من الأرباح المتحققة بعد دفع الضريبة.

–استعمال أموال الآخرين دون إشراكهم في الإدارة.

– زيادة موارد التمويل المتاحة للشركة حيث يمكن جذب من لا يرغب في المشاركة في مخاطر الملكية.

– توفير المرونة لإدارة الشركة فيما يتعلق بالهيكل المالي من خلال اشتراط حقها في استدعاء السندات للوفاء.

أنواع السندات

[1]حلبوش كمال الدين ،تمويل الاستثمارات، نفس المرجع السابق ،ص103.

تتخذ السندات التي تصدرها الشركات المساهمة عدة أشكال منها:

–سندات لحاملهاCAPONBONDS :حيث تدفع الفائدة والأصل لحامل السند.

– السندات الاسميةRegistered BONDS :حيث تدفع الفائدة والأصل للشخص المسجل اسمه في السند.

– السندات القابلة للتحويل إلى الأسهمCONVERTIBLE•BONDS :وهي السندات التي يمكن تحويلها إلى عدد محدد من الأسهم العادية بناء على رغبة حامليها شرط أن تكون اتفاقية الإصدار الأساسية قد منحته مثل هذا الحق، ويحدد شرط الإصدار عادة طريقة التحويل ونسبها وكذلك موعدها منذ بداية الإصدار[1].

–سندات الدخلINCOME•BONDS :هي السندات التي لا تدفع فوائدها إ لاإ ذا تحقق للشركة المقترضة دخل يكفي لتسديد الفوائد، أما فيها يتعلق بتسديد قيمة السند نفسه فيتم بناء على موعد محدد وعلى المقترض هنا الالتزام بهذا الموعد بغض النظر عن تحقق دخل له أو عدم تحققه، ومعظم السندات من هذا النوع لها طبيعة تراكمية، حيث تتراكم فوائدها غير المدفوعة من سنة لأخرى قادمة يتحقق فيها الدخل. –السندات التي تعمل بمعدل

فائدة مساوي للصفرZero Coupon Bonds :وهي السندات قرض

تصدر بخصم كبير جدا، ولا يدفع لها عادة فائدة خلال سنوات حياتها ويسترد حامل السند قيمة الاسمية بتاريخ الاستحقاق ويمثل الفرق بين سعر الإصدار المدفوع والقيمة الاسمية المقبوضة المتراكمة على السند طول فترة صيانة.

– سندات مضمونة بأصول الشركةMORTGAGE BONDS :وهي سندات مضمونة برهن بعض أصول الشركة، حيث يكون بمستطاع حملة السندات الاستيلاء على الأصول المرهونة وبيعها لتحصيل حقوقهم.

–سندات غير مضمونة بأصول معينةDEBENTURES BONDS :يطلق على هذا النوع السندات البسيطة، حيث لأنها غير مضمونة بأية رهانات معينة، لكنها مضمونة بالمركز الائتماني والقوة الإرادية للشركة.

ب-الأسهم :وتنقسم إلى نوعين كالتالي:

الأسهم العادية

تمثل الأسهم العادية حقا من حقوق الملكية أو حصة المساهمين. وهي تمثل المصدر الأول للأموال في الشركات الجديدة، وفي الوقت ذاته تشكل المصدر الأساسي للأموال في الشركات القائمة.

ولأن رأس مال الشركة المساهمة يتكون من حصص متساوية لا تقل قيمة الحصة الواحدة منها عن دينار

[1]حلبوش كمال الدين ،تمويل الاستثمارات، نفس المرجع السابق ،ص104.

واحد يطلق على الحصة الواحدة منها سهما عاديا وتمثل الأسهم من وجهة نظر الشركة القائمة أو الجديدة وسيلة التمويل الرئيسية، لذا فقد كان يعتمد على هذا النوع من التمويل الرئيسي.

وبماُ أن هذا النوع من الأسهم لا يحمل الشركة أي أعباء أو تكلفة مالية ثابتة للغير كما هي الحال بالنسبة لمصادر التمويل الأخرى، وبناء عليه فإن المؤسسة سوف تكون غير ملزمة بدفع أي عائد ثابت أو محدد لحملة الأسهم العادية مقابل استخدامها لأموالهم، لكن إذا حققت الشركة أربحا صافية واتخذت مجلس الإدارة قرار توزيعها جميعا أو بعضها، فعندئذ سوف يحصل حملة الأسهم على حصة من هذه الأرباح وتتغير حصتهم السنوية فيها بتغير حجم الأرباح وتوزيعها، وإذا كان هناك خسائر أو قرار بالتوزيع من الأرباح المدورة فإن حملة الأسهم حينما لن يحصلوا على أية عوائد من المؤسسة، ويتمتع حملة الأسهم العادية بصفتهم مالكين للمؤسسة بمزايا وحقوق عديدة وتكون القوانين الحاكمة لها قوانين دولة المقر ومن ثم التأسيس والنظام الداخلي . [1]

-مزايا الأسهم العادية

للأسهم العادية العديد من المزايا كمصدر للتمويل متحقق للشركة ومن أهمها

1_أن الشركة غير ملزمة قانونيا بإجراء توزيعات لحملة هذه الأسهم؛

2_تمثل الأسهم مصدرا دائما للتمويل، إذ لا يجوز لحاملها استرداد قيمتها من الشركة التي أصدرتها؛

3إ_ صدار المزيد من الأسهم العادية يؤدي إلى انخفاض نسبة القروض إلى حقوق الملكية وهو أمر يترتب عليه زيادة القدرة الإقتراضية المستقبلية للشركة.

4_سهولة بيع وشراء الأسهم.

5_لا تشكل الأسهم العادية التزاما ماليا يتوجب عليه تخصيص أقساط إطفاء كما هو الحال بالنسبة لمصادر التمويل الأخرى، ولا يوجد اله تاريخ استحقاق.

6_تستطيع أن تحصل على علاوة الإصدار وهي القيمة الزائدة على القيمة الاسمية إذا أصدرت أسهما جديدة.

- عيوب الأسهم العادية

إلى جانب المزايا السابقة للأسهم العادية كمصدر للتمويل يهاجمها بعض العيوب ومن منها:

1_كلفة إصدار الأسهم العادية أعلى من تكلفة إصدار السندات.

2_قد تتعرض لما يسمى)بالسيطرة المعادية(من شركات أخرى، وذلك بسبب التبادل اليومي والسريع للأسهم، مما يؤدي إلى خضوعها لسيطرة وضغوط شركة أخرى ولكن الشركات المساهمة عادة ما تتخذ إجراءات وقائية لحماية نفسها من خطر المنافسين والدائنين الذين يعملون ضدها في الظل؛

[1] حلبوش كمال الدين ،تمويل الاستثمارات، نفس المرجع السابق ،ص105.

3_ارتفاع التكلفة التي تتحملها الشركة، ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين: أولهما أن العائد الذي يطلبه حملة هذه الأسهم عادة ما يكون مرتفعا، نظرا للمخاطر التي تتعرض لها الأموال المستثمرة، ثانيهما أن أرباح الأسهم على فوائد القروض لا تعتبر من بين التكاليف التي تخصم قبل حساب الضريبة، ومن ثم لا يتولد عنها أية فواتير ضريبية.

4_إصدار أسهم جديدة يحتمل أن يترتب عليه دخول لمساهمين جدد، مما يعني تشتتا أكبر للأصوات في الجمعية العمومية، وقد يكون في هذا إضعاف لمركز الملاك القدامى.

الأسهم الممتازة OCKPreferre :

يمثل السهم الممتاز بمستند الملكية إو ، ن كانت تختلف عن الملكية التي تنشأ عن السهم العادي ولهذا المستند قيمة اسمية، قيمة دفترية وقيمة سوقية شأنه في ذلك شأن السهم العادي، غير أن طريقة حساب القيمة الدفترية للسهم الممتاز تختلف عن طريقة حساب القيمة الدفترية للسهم العادي، حيث تحسب قيمته الدفترية بقسمة قيمة الأسهم الممتازة كما تظهر بدفاتر الشركة على عدد الأسهم المصدرة بمعنى آخر أنه ليس للأسهم الممتازة نصيب في الاحتياطات والأرباح المحتجزة التي تظهر بميزانية المؤسسة.

_السهم الممتاز يشبه السهم العادي في أنه سند ملكية ليس له تاريخ استحقاق وأن مسؤولية حامله محدودة بمقدار مساهمته.

_لا يحق لحملة الأسهم المطالبة بنصيبهم في الأرباح إ لاإ ذا قررت الإدارة إجراء توزيعات.

_يكون لحملة الأسهم الممتازة الأولوية في شراء أي إصدارات جديدة من الأسهم الممتازة.

_تشبه الأسهم الممتازة السندات في أن لحامل السهم الممتاز الحق في توزيعات سنوية تتحدد بنسبة مئوية ثابتة من القيمة الاسمية للسهم، هذا من جهة ومن جهة أخرى في حالة تصفية المنشأة.[1] فإن حماة الأسهم الممتازة يحصلون على قيمة أسهمهم من صافي التصفية قبل المساهمين العادين.

_وعلى الرغم من أنه ليس للأسهم الممتازة تاريخ استحقاق معين، إلا أنه قد ينص على حق المنشأة في استدعاء هذه الأسهم إذا ما رأت ضرورة لذلك؛

_ويترتب أيضا على الأسهم الممتازة تكلفة عالية جدا قد تكون أكبر بكثير من تكلفة التمويل بالدين وخاصة إذا كان لأ انوع الأسهم الممتازة من النوع التراكمي.

2/مصادر التمويل الحديثة.

تنوعت المصادر الحديثة للتمويل نجد منها الإسلامية وغير الإسلامية:

أولا–مصادر التمويل الحديثة الإسلامية

[1] حلبوش كمال الدين ،تمويل الاستثمارات، نفس المرجع السابق ،ص106.

1-المضاربة :من أهم الصيغ الإسلامية التي تحرص البنوك الإسلامية على تثبيتها وهي نوع من أنواع الشراكة، حيث تكون عقد بين طرفين يقدم بموجبه أحدهما المال.
(البنوك الإسلامية(للطرح الآخر)المضارب(ليعمل فيه بهدف الربح على أن يتم توزيع الربح بينهما بنسب متفق عليها، أما الخسارة يتحملها صاحب المال)البنت الإسلامي(وحده بشرط عدم تقصير الطرف الآخر أو تعديه، ويسمى صاحب المال رب المال ويسمى الطرف الآخر العامل أو المضارب.
تمتاز المضاربة بأنها صيغة شرعية بديلة عن الصيغة الربوية بالفائدة وهي صيغة استثمارية لأنها تجمع بين أصحاب المال والمضارب، وهذا النوع من المضاربة يحد من التضخم)لأن في المضاربة يحد من التضخم النقدي ويحد من الاكتناز.)

2-المشاركة

صيغة من صيغ التمويل التي تستخدمها البنوك الإسلامية، عن طريق دخولها في عقد مشاركة مع طرف أو أطراف عن طريق تمويل نسبة من رأس مال المشروع، على أن تشترك كل الأطراف في الربح بحسب الاتفاق بينهم والخسارة تكون في المال وتوزع بنسبة مساهمة كل منهم، وما يميز أسلوب المشاركة وجود أكثر من مساهم بالأموال عكس المضاربة التي تنحصر فيها المساهمة برأس المال في طرف واحد.

3-الإستصناع

يعرف الإستصناع على انه عقد مقاولة بمقتضاه يطلب الطرف الأول المسمى بالمستصنع والمتمثل في صاحب المشروع من طرف ثاني يدعى الصانع والمتمثل في البنك صنع السلعة أو انجاز مشروع أو تأدية عمل ما وذلك مقابل أجر يدفع بصفه لآجل وبذلك تتيح الفرصة أمام المؤسسات للتخلص من معظم المشاكل التمويلية والتقنية والتسويقية وحتى التنظيمية.

4-السلم

يعرف الفقهاء السلم أنه بيع آجل بعاجل، بمعنى أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقدا إلى البائع الذي يلتزم بتسليم بضاعة مضبوطة بصفات محددة في أجل معلوم، فالمؤجل هو السلعة المبيعة الموصوفة في الذمة والمعجل هو الثمن.

5-المرابحة

صور من صور البيوع الإسلامية وهو بيع الأمانة المعروفة في الشريعة الإسلامية حيث يتم الاتفاق فيه بين البائع وبيع المرابحة هو المشتري على ثمن السلعة أخذا في الاعتبار الأصلي الذي اشتراها به البائع.

ثانيا–مصادر التمويل الحديثة غير إسلامية.

وتتمثل هذه التمويلات فيما يلي:

1-عقد الفاكتورينغ

هو عقد شراء الديون التجارية Factoring Contracteإذ يقدم الدائن لمؤسسة الفاكتورينغ كافة فواتيره وديونه التجارية المترتبة له بذمة مدينة، فتقوم هذه المؤسسة بانتقاء الفواتير والديون التي ترى إمكانية في تحصيلها أو عدم تعرضها كليا لمخاطر عدم تسديد المدين فإذا وافقت مؤسسة الفاكتورينغ على كل أو بعض تلك الديون، تقوم بشرائها لقاء تعجيل قيمتا للدائن قبل تاريخ استحقاقه، مقابل نسبة معينة من تلك الديون

2-الليزينق:)التمويل الايجاري)

ويعتبر التمويل الايجاري أحد الأساليب التي يعتمد عليها لتمويل المؤسسات الاستثمارية لتفادي اللجوء المكثف إلى القروض البنكية والسندات وما يتبعه من أثار سلبية على الوضعية المالية المستقبلية

ويعرف التمويل الايجاري بأنه التزام تعاقدي بتأجير أجهزة وأدوات إنتاجية من مؤسسة مالكة إلى مؤسسة إنتاجية مستخدمة لفترة معينة مقابل أقساط كراء محددة، وهو عدة أنواع البيع ثم الاستئجار، التأجير التشغيلي، التأجير التمويلي.

3-رأسمال المخاطر

هو رأسمال موظف في المشاريع أو العمليات التي تحمل معها مخاطر نتيجة طبيعة السلع المنتجة، أو الطريقة المستخدمة في الإنتاج، نتيجة درجة نمو المشروع.

المطلب الثاني: العوامل المحددة لأنواع التمويل

إن المؤسسات تتباين وتتفاوت في مكوناتها التمويلية، وتختلف توجهاتها لتمويل احتياجاتها الاستثمارية، فمنها من يعتمد على الأموال الممتلكة ومنها من يعتمد على الأموال المقترضة ومنها من يعتمد على المصدرين، وهنا نطرح سؤال ما هي العوامل التي تؤثر على المؤسسة في اختيار مصادر التمويل، ولذلك نعرض بعض العوامل المؤثرة على هذا القرار:

1-المواءمة بين طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدام :إن القاعدة العامة في التمويل هي أن يتم تمويل الموجودات الثابتة من خلال مصادر التمويل طويلة الأجل والموجودات المتداولة من خلال مصادر التمويل قصيرة الأجل.

2-مستوى الدخل المحقق :أي أنه بإمكان المؤسسة أن تحسن من مستوى العوائد التي تحققها عن طريق الاقتراض بكلفة أقل من العائد المتحقق على الموجودات.

3-المخاطر التي تواجه المؤسسة :والتي تتمثل حصرا في مخاطر التمويل والتشغيل، حيث ترتبط الثانية بطبيعة النشاط والظروف الاقتصادية المحيطة حيث أنه عندما تكون المخاطر التشغيلية مرتفعة ينبغي على المؤسسة أن تعتمد في التمويل على المصادر الذاتية والعكس صحيح .

4-الإدارة والسيطرة :إن بقاء سيطرة المالكين الحاليين على المؤسسة من العوامل التي قد تلعب دورا

بارزا في تخطيط لمصادر التمويل، لذلك قد يلجأ المالكون الحاليون إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو الأسهم الممتازة بدلا من الأسهم العادية[1].

5-المرونة المعقولة :وتتمثل بمدى تعدد مصادر التمويل المستقبلية المتاحة ومدى قدرة المؤسسة على زيادة أو تخفيض حجم التمويل تبعا لارتفاع أو انخفاض الحاجة إلى الاستثمار.

6-التوقيت الموائم :ويتمثل بالقدرة على تحديد الوقت الملائم الذي سوف تدخل فيه المؤسسة إلى السوق المالي من اجل الحصول على الأموال المطلوبة بأقل التكاليف وبأفضل الشروط الممكنة مع أن المؤسسة قد تضطر في بعض الأحيان إلى دخول سوق الاقتراض على الرغم من عدم ملائمة التوقيت.

7-الالتزام بمعايير المديونية :وتتمثل بمدى الالتزام بمستوى المديونية المتعارف عليها في القطاع الذي تعمل من خلاله الشركة، وذلك كنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات ونسبة الديون إلى صافي حقوق المساهمين.....الخ.

8-الظروف الاقتصادية المحيطة :إن الظروف الاقتصادية المحيطة التي يسودها الانتعاش هي غير الظروف الاقتصادية التي يسودها الكساد أو الركود، فالأولى تشجع على الاقتراض بدلا من اللجوء إلى زيادة رأس المال، والثانية تشجع على زيادة رأس المال أو التحفظ بدلا من اللجوء إلى الاقتراض والأسهم الممتازة لتمويل احتياجاتها الاستثمارية والتشغيلية وذلك لان ظروف الازدهار من شأنها أن تعزز من الثقة على خدمة الدين والعكس بالعكس.

9-حجم المؤسسة :قد يقاس بحجم رأس المال أو الموجودات أو المبيعات.... الخ وفي كل الأحوال فهو يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على التوسع في الاقتراض دون تردد[2].

المطلب التالث:التمويل البنكي.

الفرع الأول: تعريف التمويل البنكي

يعتبر التمويل البنكي أحد أهم مصادر التمويل الخارجي للقطاعات الاقتصادية العاملة في إطار الاقتصاد الوطني ولذُ لك يعرف التمويل البنكي على أنه:

تعريف 01:الدور الذي تلعبه البنوك في الاقتصاد الوطني بصفتها وسيطا أوليا بين المدخر والمستثمر، فمدخرات الأفراد تتجمع لدى هذه البنوك في صورة ودائع، وبالتالي تتوفر البنوك على رصيد قابل للإقراض مرة أخر إلى المستثمر لتمويل عملياته الاستثمارية كما أنها قد تقوم بنفسها ببعض العمليات الاستثمارية، وفي الحالتين فإنها تحقق عائدا تعطي جزء منه للمدخرين مقابل تقديمهم هذه المدخرات

[1] حلبوش كمال الدين ،تمويل الاستثمارات، نفس المرجع السابقَ،ص107.

[2] حلبوش كمال الدين ،تمويل الاستثمارات، نفس المرجع السابقَ،ص108.

للآخرين. ولأن من وظائف البنك الأساسية خلق الودائع وهذا يعكس قدرتها على التوسع في منح الائتمان ومن هنا يتضح أنه لابد من وجود سلطة عليا، يمكنها التحكم في قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وتوجيهها إلى اتجاه يتفق مع السياسة النقدية للبلاد وهذه السلطة تتمثل في شخص البنك المركزي.
تعريف 02:التمويل البنكي هو ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي، الذييعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية.

تعريف : 03عملية التمويل البنكي هي قيام البنوك بتوفير احتياجات الأفراد والمؤسسات والحكومات من الموارد المالية التي من شأنها أن تعمل على توفير المقومات الأساسية لبناء المشروعات الاقتصادية الاستثمارية ودعمها وتنميتها وذلك بما يتلاءم وأهداف النظام الاقتصادي والخطة الاقتصادية للدولة في توفير متطلبات النهوض بواقع الاقتصاد بجميع قطاعاته في كل البلدان النامية والمتقدمة، عن طريق القروض أو ما يسمى بالائتمان.
يعرف الائتمان بأنه :تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو ، على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة تعسر العميل وعدم قدرته على السداد دون أن يتحمل البنك أي خسارة مالية، ويمكن تعريفه من وجهة نظر أخرى بأنه الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحة مبلغ من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه . [1]

ويمكن تصنيف الائتمان إلى نوعين:
-الأول: ائتمان في شكل تقديم قروض نقدية بطريقة مباشرة أو إعطاء تقديم على الحساب أو الدفع من تحت الحساب، أو خصم كمبيالة لصالح صاحبها.
-الثاني: لا يقدم فيه البنك أية أموال إلى عما يله وانما يمنحه الكفالة والضمان، فيلتزم مثلا لصالح العميل عن طريق قبوله كمبيالة صادرة عن العميل، وفي الواقع إن هذه التفرقة تختفي في النهاية لأنه حق في حالة ضمان البنك لعميله فإن البنك يؤدي به إلى التزام بدفع مبلغ معين للغير من أجل عميله، ومن ثم بتحويل الضمان إلى قرض غير مباشر.
الفرع الثاني: أهمية التمويل البنكي
تعتبر البنوك من أهم المصادر التي تلجأ إليها القطاعات الاقتصادية لمباشرة العمليات الإنتاجية الاستهلاكية واتمامها، والتي تتم على مستوى الاقتصاد ككل، فالاقتصاد الحقيقي يحتاج إلى التمويل لكي تتم دورة الإنتاج والتسويق، وتبدو أهمية التمويل البنكي واضحة في الاقتصاديات الحديثة، فالإنتاج

[1] عمران عبد الحكيم ، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،رسالة ماجيستار للعلوم الاقتصادية، دراسة حالة البنوك العمومية بولايةالمسيلة** ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، ، 2007ص.

الحديث يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لإقامة المشاريع الإنتاجية الكبيرة، حيث أنه من النادر أن يملك المنتج ولوحده هذا القدر الضخم من الأموال، وهكذا فالإنتاج الكبير والحديث لم يكن ليوجد لولا الائتمان الذي توفر البنوك قدرا كبيرا منه لأصحاب الفعاليات الاقتصادية من أفراد ومؤسسات وحكومات، والذي لا يفيد المنتج فقط وانما المدخل أيضا الذي غالبا ما يقوم باستثمار أمواله عن طريق البنوك التي من المفترض أن توجهها إلى أفضل أوجه الاستثمار.

ولأن البلدان النامية ومن بينها الجزائر محدودة بالتمويل البنكي، لهذا سمي الاقتصاد الجزائري باقتصاد الدين، فالبلدان النامية تشكو في معظمها من عدم كفاءة أنظمتها المالية، واعتمادها بشكل أساسي على البنوك في التمويل.

ولذلك تكمن أهمية التمويل البنكي فيما يلي:

من وجهة نظر البنك فإن الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

*يعد التمويل البنكي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة.

*توفير رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الإنتاجية واستمرارها، ويتعلق ذلك خاصة بالمشاريع الإنتاجية الحديثة ذات الثقل الكمي والنوعي، والتي تعتبر نتاج الثورة العلمية التكنولوجية، ونتيجة حتمية لتطور الحياة الاقتصادية، والتي يترتب عليها من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ما يلي:

-تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية.

-التخفيف الكبير من حدة البطالة والفقر، وذلك من خلال توفير منافذ لجميع الموارد الاقتصادية بما فيها من العنصر البشري المنتج والمبدع.

-تحقيق درجة عالية من العدالة الاجتماعية والاقتصادية في التوزيع، واشباع الحاجات الأساسية للمواطنين بأسعار يمكن للغالبية دفعها، وذلك بما يتناسب مع الظروف والمتغيرات العالمية وبما يضمن الانخراط في واقع المجتمع العالمي.

-تعزيز الأمن القومي لاسيما في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الحالية والمتمثلة بتعدد الأقطاب الاقتصادية والتكتلات الكبيرة التطور وانفتاح السوق وأيضا تفاقم النزاعات التجارية؛

-تمويل عجز الموازنة العامة ويعتبر مصادرها من المصادر الداخلية والذي تلجأ إليه الدولة عند دعم كفاية إيرادات المصادر التقليدية من ضرائب ورسوم وقروض لتغطية النفقات العامة لهذه الدولة.[1]

الفرع الثالث: أنواع التمويل البنكي

يمكن تقسيم التمويل البنكي الذي تمنحه البنوك التجارية العاملة في إطار الاقتصاد القومي إلى عدة أنواع وذلك وفق المعايير الآتية:

1-التمويل البنكي بحسب الغرض منه

ويمكن تقسيم التمويل البنكي في إطار الائتمان الذي تمنحه البنوك تبعا للغرض منه إلى:

التمويل البنكي الاستثماري :وهو عبارة عن مجموعة الأموال التي تمنحها البنوك العاملة في إطار الاقتصاد الوطني للمؤسسات الاستثمارية بغية استثمارها في شراء الأصول الرأسمالية الثانية والتي تؤدي في مجموعتها إلى زيادة الأموال المستثمرة وتهيئة المؤسسات للحصول على فرص ربح أكبر.

التمويل البنكي الاستغلالي: ويقصد بنشاطات الاستغلال العمليات التي تقوم بها المؤسسات في المدى القصير أي اقتناء مواد أولية، دفع أجور، تأمين وتمويلها يكون بمنح قروض قصيرة عادة أقل من سنة وقد تصل إلى سنتين وتقوم به أساسا البنوك لتمويل التكاليف المرتبطة بعملية الإنتاج العادية ومتطلبات الصندوق وتستحق بعد تصريف المنتجات وتحقيق عوائد من المبيعات.

وبمثل تمويل نشاطات الاستغلال أهم مجال التمويل البنكي خاصة التجارية لطبيعتها.

وهناك عدة طرق تتبعها البنوك لتمويل هذه الأنشطة وفقا لطبيعة النشاط إن كان تجاري، صناعي، زراعي أو خدماتي أو الوضعية المالية للمؤسسة في حالة عدم التصريف واستمرار عملية الإنتاج لا يمكن الوفاء، وتطلب المؤسسة تحديد الفترة أو ما يطلق عليه "خط القرض" ويمكن قبوله من طرف البنك أو رفضه حسب ملف القرض . **التمويل البنكي الاستهلاكي:** وهو أول ما عرف من أنواع التمويل البنكي ويستخدم في الحصول على سلع الاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، وأهم أنواعه الائتمان الذي يحصل عليه الأفراد غالبا من أجل تمويل احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات حيث غالبا ما يتحدد هذا الائتمان يشكل البيع بالتقسيط.[2]

2-التمويل البنكي بحسب مدته

بموجب معيار المدة يمكن تقسيم التمويل إلى:

التمويل البنكي قصير الأجل :ويقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع الأجور وشراء المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم

[1] عمران عبد الحكيم ، المرجع السابق، 2007ص.

2عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الإسكندرية،الدار الجامعية،،2004ص- ص-22.:

تسديدها من إيرادات الدورة الإنتاجية.

التمويل البنكي متوسط الأجل :ويستعمل هذا التمويل البنكي في تمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته ما بين سنة وخمس سنوات .

التمويل البنكي طويل الأجل :وينشأ هذا التمويل من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل وتوجه أيضا إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات. ويعتبر التمويل البنكي طويل الأجل من أهم العناصر الأساسية في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية، لذلك تعتبر عملية الوقاية من مخاطر هذا النوع من التمويل من أهم الإجراءات الاحترازية التي يتوجب على البنك أخذها بعين الاعتبار عند تقديم هذا النوع من التمويل.

3-التمويل البنكي الخاص: وينقسم التمويل البنكي على حسب هذا المعيار إلى:

التمويل البنكي الخاص :ويمنح هذا التمويل للأشخاص القانون الخاص، الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص الحصول على هذا التمويل على الملاءة المالية)الحالية والمستقبلية(التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى البنوك .

التمويل البنكي العام:هو التمويل الذي يمنح لأشخاص القانون العام،)الدولة، الهيئات، المؤسسات العامة والمصالح الحكومية(وتعتمد قدرة أشخاص القانون العام في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة ومركز الدولة المالي وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية.

-4التمويل البنكي بحسب الضمان

وتندرج تحت هذا المعيار نوعين من التمويل وهما:

تمويل بنكي بضمان:يقدم البنك التمويل بشرط أن يقدم العميل ضمان قبل منح هذا التمويل وعادة تكون في المشروعات الحديثة أو الغير المعروفة أو المحتملة بأعباء مالية كبيرة تجد صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة لسد احتياجاتها بدون ضمانات وينقسم بدوره هذا النوع إلى :

-تمويل بنكي بضمان شخصي والذي يقدمه البنك للعميل دون أن يقدم هذا الأخير أي ضمانات عينية بل يكتفي البنك هنا بالوعد الذي يقطعه العميل على نفسه بتسديد الدين، أي الثقة بالتعامل واستمرار التعامل هما الضمان الأساسي في مثل هذا النوع من الائتمان، كما يمكن أن يتمثل الضمان الشخصي في الكفالة والتي تتمثل في تعد شخص أو أشخاص آخرين بسداد أصل الدين والفوائد في مكان العميل إذا عجز هذا الأخير عن ذلك.

-تمويل بنكي بضمان عيني:وهو ائتمان يحصل عليه العميل بعد تقديمه أموالا عينية ثابتة أو متداولة ضمانا لتسديد هذا الائتمان، حيث يكون القرض بضمان عقارات، بضائع، أوراق مالية...الخ.

تمويل بنكي بدون ضما :ن وهو أشبه ما يكون بالتمويل البنكي على أساس الضمان الشخصي.

ولكنه يكتفي فيه بوعد المقترض بالدفع وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار عدة معايير، منها حالة العملاء الذين يقترضون من البنك بصفة منتظمة، والمركز الائتماني للعميل ومقدرته على الوفاء في الوقت المحدد[1].

5-التمويل البنكي المباشر غير المباشر

يقسم التمويل البنكي حسب هذا المعيار إلى:

التمويل البنكي المباشر: يعتبر هذا النوع من التمويل دعما مباشرا للمتعامل لتمويل حاجاته المختلفة، ويتضمن كلا من الحساب الجاري المدين والقروض النقدية وخصم الأوراق التجارية.

التمويل البنكي غير المباشر: يقدم هذا النوع من التمويل من خلال ضمان البنك المتعامل لتنفيذ الالتزامات المادية عليه والذي يتمثل بعدم تقديم مبلغ مالي مباشر للتعامل وانما التيسير له في تنفيذ أعماله، ويتضمن كلا من الاعتمادات المستندية والأوراق المقبولة المكفولة وخطابات الضمان وكذلك البطاقات الائتمانية...الخ.

وكذلك يمكن ذكر عدة أوجه أخرى للتمويل البنكي:

6-التمويل البنكي الدولي

تعتبر البنوك التجارية قلب نظام التمويل الدولي، وهي تمارس دورا فريدا في تسهيل التجارة الدولية وتدعيم توسيع الشركات المتعددة الجنسيات من خلال تمويل المعاملات الدولية، سواء ذلك الذي يتسم بالأجل الطويل أو ذلك الذي يتميز بالأجل القصير، لذلك فإن البنوك التجارية تساهم في تقديم الائتمان الدولي القصير الأجل من خلال ضمان الالتزامات الدولية التجارية للزبائن والأوراق التجارية الدولية وتسهيل المدفوعات .

الدولية ظهرت فكرة الائتمانات المشتركة بعد تعاظم احتياجات المشروعات الاستثمارية إلى تمويل ضخم الأمر الذي تطلب تدبير الائتمان المشترك الذي يساهم فيه أكثر من بنك، إذ دعت حاجة المشروعات الكبرى إلى تمويل ضخم قد لا يستطيع بنك واحد تقديمه تجنبا للمخاطرة الكبيرة، و لذلك فإن المصارف أدخلت نظام الائتمان المشترك الطويل الأجل.

8-التمويل البنكي بصيغة الائتمان الايجاري

ويعتبر التمويل الايجاري شكلا جديدا للائتمان المصرفي وهو أحد أهم التطورات التي حدثت في نشاطات المصارف بل هو ذروة التطور القانوني للصيغ التي تحققت لشركات الأعمال في الحصول على المعدات والموجودات اللازمة دون أن تضطر لأداء كامل القيمة أو الكلفة، في التمويل الايجاري يقتصر الأمر على أداء الإيجار المستحق على الأصل الثابت عن كل فترة زمنية مع الحفاظ في ذات الوقت بكامل الضمانات اللازمة للمؤجر في تلك الموجودات أو المعدات عن طريق الاعتراف للمؤجر بحق

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق2004 ص- ص-22.:

الملكية لتلك المعدات أو الموجودات مع الاتفاق على إمكانيات استرداد الأصول المؤجرة إذا امتنع المستأجر عن أداء قيمة الإيجار المتفق عليه، ولذلك فإن بين المؤجر التأجيري يمثل ائتمانا مصرفيا مباشرا فالعلاقة بين المؤجر)البنك(والمستأجر)شركة الأعمال(يعد بمثابة افتراض للأموال فالعميل)المستأجر(لا يطلب منه دفع قيمة الأصل المستأجر وانما يقوم بتسديد مبالغ متفق عليها تمثل قيمة الإيجار كما هو محدد في العقد مع حق العميل بامتلاك الأصل بعد تسديد كامل للمبلغ.[1]

الفرع الرابع: محددات وأسس منح التمويل البنكي.

يلاحظ أنه عند اختيار البنك لطريقة استثمار أموال المودعين فإنه لابد أن يوازن بين عدة عوامل وأخذها بعين الاعتبار نذكر منها :

1-الربحية

يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن بحيث بتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك، ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال البنك.

2-الأمان(الضمان)

من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون، ولما كانت البنوك التجارية تعتمد على حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات، فإن البنوك التجارية لابد أن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل.

3-السيولة

تعتمد البنوك التجارية اعتمادا كبيرا على مصادر الأموال- قصيرة الأجل-التي يقدمها المودعون كما أن جزءا كبيرا من هذه الإيداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب، أوبعد فترة قد تكون قصيرة من تاريخ إخطار البنك برغبة المودعين في سحب هذه الأموال، معنى ذلك أن البنك قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل للسيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الديون-قصيرة الأجل-ولا يقصد بالاحتفاظ بمعدل سيولة معين أن يحتفظ البنك بأمواله بصورة مبالغ نقدية سائلة حيث أنه إذا فعل ذلك فإنه لن يتمكن من تحقيق أرباح وانما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسارة.

4-قرارات البنك المركزي يخضع البنك التجاري في منح الائتمان لما يصدره البنك المركزي)كونه المسئول عن وضع ومراقبة وتنفيذ السياسة النقدية(من قرارات مثل تلك المتعلقة بحدود الاقتراض، وكذلك نسبتي

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق2004 ص- ص24.

السيولة والاحتياطي النقدي الواجب الاحتفاظ بهما وغيرها من القرارات.

5-السياسة الائتمانية للبنك وطبيعة الودائع يخضع البنك فيما يمنحه من تمويل للسياسة الائتمانية التي تضعها إدارته والتي تتمثل في المبادئ المنظمة لأسلوب منح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات وأنواعها وآجالها الزمنية وشروطها[1].

خلاصة الفصل الأول:

تم التوصل من خلال دراسة الفصل الأول أن للبنوك التجارية أهمية في اقتصاديات البلدان من خلال ما تقدمه من خدمات للمؤسسات ولأن التمويل أهم هذه الخدمات فأنه يكتسي أهمية بالغة كونه يعد همزة وصل بين الخطط والأهداف المراد تحقيقها إن كان بالنسبة للمؤسسة أو الدولة، كما يعد عاملا أساسيا

[1]ليلى لولاشي،التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مذكرة ماجيستر غير منشورة،جامعة بسكرة،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية،2004،ص42.

في اتخاذ القرارات المصيرية التي يتوقف عليها نجاح وفشل المشروعات ولأن التمويل البنكي أهم مصادر التمويل الخارجي للقطاعات العاملة في إطار الاقتصاد الوطني فإنه يعد عصب الحياة الاقتصادية فلا يمكن أن يقام اقتصاد بدون تمويل وذلك لأهميته البالغة لغرض التوسع وإقامة استثمارات الجديدة في كل القطاعات.

كذلك تم التوصل أن التمويل البنكي يختلف حسب الحاجة إليه والجهة المصدرة، إضافة لطبيعة المؤسسة، كما تختلف شروط وضمانات منح الائتمان باختلاف ظروف الطلب والحاجة.

الفصل الثاني

تمهيد :

عقب الدراسة النظرية التي اجريت في الفصل الاول والتي تم من خلالها التعرف على ماهية البنك والتمويل البنكي للمشاريع ، حيث سيتم في الفصل الثاني اسقاط الجانب النظري على الواقع ، وذلك باجراء الدراسة الميدانية على البنك الوطني الجزائري وكالة عين الصفراء (727) والتي تعتبر احدى المؤسسات المالية المتخصصة في مجال تقديم القروض لصالح الافراد والمؤسسات ، وذلك من خلال إبراز اهم الاجراءات المتبعة لمنح التمويل لمشروع استثماري لمؤسسة ansej.

المبحث الأول: نظرة عامة حول وكالة البنك الوطني الجزائري BNA عين الصفراء (727).

قبل التطرق الى اهم الاجراءات التي يتبعها البنك لمنح التمويل ، سوف نقدم لمحة عن البنك الوطني الجزائري وكالة عين الصفراء (727) .

المطلب الاول: نشأة و تعريف البنك الوطني الجزائري وكالة عين الصفراء (727) BNA .

نشأت وكالة عين الصفراء سنة 1985،وهذا بمبادرة من البنك الوطني الجزائري نتيجة زيادة النشاطات الاقتصادية في المنطقة والرغبة في تقريب البنك من العملاء والمستثمرين وذلك لتشجيع الاستثمارات والمساهمة في تنمية المنطقة وتتبع وكالة عين الصفراء للمديرية الجهوية بتلمسان .بحيث تقوم باستقبال الودائع للحصول على الفوائد بالمقابل كما تقوم بمختلف الانشطة البنكية من سحب ومنح القروض بانواعها وفق شروط موضوعة مسبقا ، وفتح الحسابات بكل انواعها وغيرها من الخدمات البنكية لدى البنوك التجارية ،ويبلغ عدد العاملين فيها 22عاملا .

ويعتبر البنك الوطني الجزائري شركة ذات اسهم ، براسمال قدره 41.6 مليار دينار ،

وتقوم الوكالة بمهام مختلفة نذكر منها :

–تقديم التسهيلات للمستثمرين والتي من شانها مساعدتهم في تاسيس مشروعاتهم الاستثمارية .

–يستلم الودائع من الجمهور ، ويقوم بالخدمات المهنية للمؤسسات حسب ما ورد في المادة الثانية للقانون الاساسي للبنك .

–كما تقوم بعمليات الصرف بالعملات الاجنبية وعمليات القرض فتتم في اطار التشريع المعمول به والقوانين التي تنظم عمل البنوك في الجزائر وخاصة قانون النقد والقرض .

المطلب الثاني : أهدف البنك الوطني الجزائري BNA وهيكله التنظيمي .

في هدا المقام سنعرض اهداف البنك والتعرف على هيكله التنظيمي واهم هياكله .

الفرع الاول :مهام واهداف البنك

أ).مهام ونشاط البنك الوطني :

البنك الوطني الجزائري يقوم بنشاطات متعددة أهمها :

1. إستقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الاشخاص كما أن البنك يسمح بتسديد إما نقدا أو لأجل أي عند حلول آجال الإستحقاق وكذلك يصدر وصولات إستحقاق وسندات (وتتم عمليات الاقتراض من أجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين).
2. إستقبال عمليات الدفع التي تتم نقدا أو عن طريق الشيك و المتعلقة بعمليات التوطيد domiciliation والتحصيل le virement ورسالة القرض وجميع عمليات البنك.

3. يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة .
4. يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة .
5. توزيع رؤوس الأموال للأفراد و مراقبة استعمالها.
6. اكتساب جزئي أو كلي سواء بضمان أو بدون ضمان ناتج عن تحقيق نهاية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون والتي تتم دفعها مباشرة من طرف المدين.
7. يقوم بجمع العمليات المتعلقة بالإكتتاب الخصم/شراء/ أوراق تجارية /وصولات (BON) الدفعات المبالغ المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركاء العموميين LES COLLECTIVITES PUBLIQUES الالتزام عند حلول موعد الاستحقاق والذي يحول الى أمر ناتج عن العمليات الصناعية والتجارية والزراعية أو المالية وكذلك العمليات التي تتم عن طريق هيئات وإدارات عامة تتفاوض في وضع بعض الابعاد و إعادة خصم القيم .
8. يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الاخرى.
9. التمويل بشتى طرق عمليات التجارة الخارجية:
10. استقبال في شكل وديعة مبالغ السندات LES TITRES.

- استقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع و الخاصة بالسفتجة، سند الأمر ،شيك ، فواتير ، أذونات الفائدة، أو وثائق أخرى تجارية و مالية)
- يلعب دور الوساطة في عمليات الشرء أو البيع و كذلك الأوراق العامة كالأسهم، السندات ، و خصوصا القيم المنقولة.

يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقدا أو لأجل، كذلك عمليات تعاقد من أجل الإقراض و الإقتراض.

قبول جميع العمليات المتعلقة بتظهير الاعتمادات المستندية، ضمان تنفيذ جيد للعقد نهاية جيدة لعملية التسديد، مراقبة جميع العمليات من البداية ،يؤمن خدمات المؤسسات الاخرى و المتعلقة بالقرض.

اكتساب أموال من العمليات التالية :البيع, الإيجار، وجميع العمليات المنقولة والغير المنقولة التي تخصص نشاط البنك أو المتعاملين معه.

البنك الوطني الجزائري يقوم بجميع المهام مهما كان شكلها والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية وتسعى إلى تحقيق أهدافه وتطوير الأعمال الخاصة به.

البنك الوطني الجزائري BNA يعمل على تسيير أعماله بصفة مباشرة أو غير مباشرة لحسابه أو لحساب أطرافه لوحده أو مع شركائه في جميع الاعمال التي تدخل في تحقيق أهدافه لذلك يقوم بإنجاز الأعمال المرتبطة

ب).اهداف البنك :

يسعى البنك الوطني الجزائري لتحقيق مجموعة من الاهداف نذكر منها :

1)تقديم الخدمات المصرفية بأحسن الطرق واسرعها سعيا لتحقيق اقصى ربح .

2)تسهيل المعاملات لسرعة اداء العمليات البنكية .

3)تقديم القروض الخاصة بالاستثمارات الفعالة في الاقتصاد القومي من خلال خلق مناصب شغل والمساهمة في الاقتصاد الوطني .

4)ادخال تقنيات ووسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الاصلاحات النقدية .

5)فرض الرقابة عن طريق تقدير الوسائل المادية والتقنية .

ومن بين الاستراتيجيات التي يسعى البنك الى تحقيقها هي العمل على زيادة عدد زبائن الوكالة ، وذلك ياتي الا بتوفير كل الخدمات مع فتح الابواب وسهولة التواصل والاطلاع مع حسن معاملة الزبائن

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة عين الصفراء (727) BNA :

الهيكل التنظيمي.

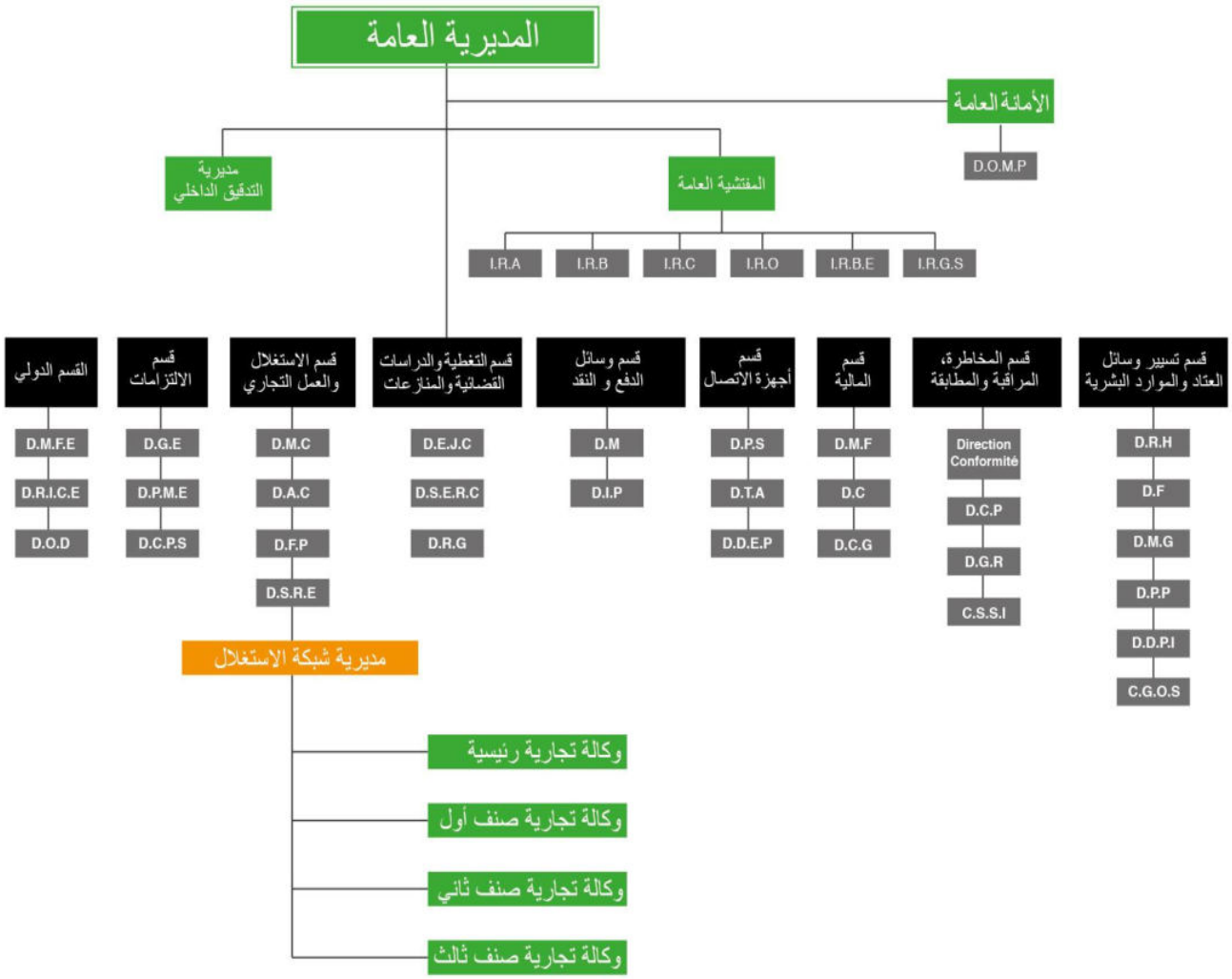

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من طرف البنك

شرح الهيكل التنظيمي:

تضم وكالة عين الصفراء أربعة مصالح رئيسية يشرف عليها المدير، والمدير المساعد والامانة (سكرتارية):

1.المدير:هو المسؤول المباشر على الوكالة أمام المديرية الجهوية والعامة وتتلخص أهم مهامه فيما يلي :

- ✓ السهر على تطبيق القرارات القانونية و التنظيمية على مستوى الوكالة.
- ✓ استقبال طلبات القروض ودراستها ومناقشتها واتخاذ القرار بشأنها.
- ✓ التحكم في التكاليف ومتابعتها و المحافظة على ممتلكات الوكالة.
- ✓ السعي على توسيع دائرة المتأملين مع الوكالة والتطور التجاري لها.
- ✓ السهر على تطوير الوكالة والمحافظة على سمعتها.
- ✓ تطبيق القوانين والقواعد التي تصدرها المديرية العامة.

2.المدير المساعد: هو المكلف بقسم الشؤون الادارية ويتم تعينه من طرف الرئيس المدير العام للبنك الوطني الجزائري لانجاز عدة مهام أهمها:

- ✓ ينوب عن المدير في حالة غيابه.
- ✓ متابعة العمال و الموظفين في أعمالهم و سلوكهم (منح العمال والانضباط داخل الوكالة)
- ✓ متابعة نشاط الاستغلال للوكالة.
- ✓ مسؤول أمام المدير على كل النشاطات التي يقوم بها .

3.السكرتارية (الامانة): وتتمثل مهامها فيما يلي:

- ✓ استقبال المكالمات الهاتفية و الفاكسات والرد عليها.
- ✓ تقوم بتنظيم مواعيد استقبال المدير لزبائن الوكالة.
- ✓ القيام بالرد على المراسلات وذلك حسب تعليمات المدير.
- ✓ المحافظة على أسرار المؤسسة كونها مكلفة بحفظ أمور المدير. أما مصالح الوكالة فتتمثل فيما يلي:

1_ مصلحة الادارة: تضم هذه المصلحة المدير و المساعد و السكرتارية و موظفون شبه بنكي، يتمثلون في المكلفين بالحراسة و النظافة و المسئولين عن الامان داخل الوكالة من حراس الليل وأعوان الامن و العمال في إطار عقود ما قبل التشغيل و السائق.

2_ مصلحة ا لصندوق: يشرف عليها رئيس المصلحة يقوم بإدارة نشاطاتها والتنسيق بينها، ومن هذه النشاطات

– القيام بكل العمليات التي تتم بالنقود السائلة من مسحوبات والايداعات والتحويلات النقدية مع البنك المركزي و باقي الوكالات.
– تحصيل جميع السندات سواء كانت الشيكات أو الكمبيالات الواردة من الزبائن.
– مراقبة الوثائق المحاسبية لكل يوم وتجميعها وارسالها إلى مديرية المحاسبة وهذا بشكل يومي.
– القيام بمراجعة حسابات البنك سواء تعلق الامر بحسابات الزبائن على شكل حسابات جارية ،شيكات وحسابات الادخار أو الحسابات الداخلية مع الرصيد الموجود بمديرية المحاسبة، ومعالجة الاخطار في حالة وقوعها، وتضم مجموعة من الاقسام وهي(قسم الصندوق قسم التحويلات، قسم التحصيل، قسم المقاصة، قسم اليومية والاحصاءات و المراجعة).

3_مصلحة المعاملات مع الخارج: وتضم هذه المصلحة قسمين أساسين هما:

أ. قسم المعاملات بالعملة الصعبة: ويتولى عملية صرف وتسيير الحسابات المقترحة مع الزبائن بالعملة الصعبة .

ب. قسم التجارة الدولية: ويتولى عمليات التجارة الدولية التي يقوم بها العملاء مع الخارج

4_ مصلحة التعهدات: وتضم هذه المصلحة أربعة أقسام:

القسم الاول/ قسم الشؤون القانونية والمنازعات: ويتولى هذا القسم:

- ✓ فتح أو غلق حسابات العملاء.
- ✓ تقييم الاعتراضات على الحسابات و الشبكات (العدالة، وكالات أخرى).
- ✓ القيام بتلقي وتقييم طلبات الحصول على بطاقات السحب الالي.

القسم الثاني/قسم دراسة وتحليل الاخطار و التنشيط التجاري: ويقوم القسم بالوظائف التالية:

.القيام بتلقي طلبات القروض من العملاء ودراستها وقبولها بعد قيام المديرية الجهوية بالموافقة عليها.

.يهتم بالودائع لاجل، وقسائم الصندوق وكذا عملية التنشيط التجاري والتي تهدف من خلالها الوكالة إلى المحافظة على عملائها من جهة وجلب عملاء جدد من جهة أخرى.

القسم الثالث/قسم الاستغلال ومتابعة استخدامات القروض : ويتولى هذا القسم:

القيام بالمتابعة التقنية الاستخدامات القروض.

- ✓ تولي عملية تحصيل الضمانات المطلوبة .
- ✓ القيام بمتابعة تحصيل أقساط ومستحقات القروض .
- ✓ تولي عملية إعداد العقود المختلفة التي يبرمها البنك مع زبائنه .
- ✓ قسم الإحصاءات الدورية: ويهتم هذا القسم ب:
- ✓ القيام بالإحصاءات الدورية للقروض، وتولي عملية متابعة القروض غير المدفوعة ومحاولة تحصيلها.
- ✓ قيام بالاحصاءات الدورية الخاصة بحسابات البنك وتصحيح الاخطاء.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

سوف يشمل هذا المبحث على الدراسة التطبيقية والتي تمثل دورا مهما في مصداقية المعلومات، بداية بالمقابلة الشخصية مع مدير مؤسسة ansej ونتائجها مرورا إلى أهم الاجراءات التي يتبعها البنك لمنح التمويل وصولا إلى دراسة حالة مشروع استثماري ممول من طرف وكالة عين الصفراء ().

المطلب الاول: بيانات الدراسة

بعد إجراء المقابلة الشخصية مع المرافق الرئيسي لدى مصلحة المرافقة لمؤسسة لونساج و رئيس مصلحة القروض في البنك وتوجيه جملة من الأسئلة المتعلقة بكيفية تمويل البنك للمشاريع الاستثمارية ansej وهي كما يلي :

بما ان هذا التمويل تمويل ثلاثي تم بين البنك والمستفيد من المشروع ومؤسسة **ansej** فان :

1.البنك يساهم في هذا المشروع ب 70**%** من قيمة المشروع .

2.**ansej** يساهم في هذا المشروع ب 29**%** من قيمة المشروع .

3.صاحب المشروع يساهم ب1**%** من قيمة المشروع .

قام صاحب المشروع بوضع دراسة جدوى لهذا المشروع والمتمثل في الاستفادة من عتاد الترصيص الصحي لفتح ورشة عمل ،ثم تقدم الى مؤسسة لونساج للاستفسار عن خطوات بداية المشروع .

. اول خطوة قام بها هي التسجيل الالكتروني في موقع مؤسسة لونساج **www.ansej.org.dz** او **promoteur.ansej** . ويتم فيها بوضع جميع البيانات الشخصية الخاصة بصاحب المشروع.

.ثم قدم دراسة الجدوى للمشروع والتي تشمل الدراسة المالية للمشروع والتي ياتي بها من عند مورد العتاد وعدد العمال الذي يحتاجهم في ورشة العمل وكل ما يتعلق بالمشروع من الاحصائيات المادية والمالية .

.ثم المرور الى لجنة دراسة المشاريع **csvf** والتي تشمل كل من ممثل البنك الوطني الجزائري و ممثل مؤسسة لونساج وممثل مؤسسة الضرائب والضمان الاجتماعي لمراقبة ملف المستثمر من بياناته الشخصية ودراسة المشروع .

.بعدما تم قبول ملفه يعطى له شهادة تسمى بشهادة التاهيل للاستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب التمويل الثلاثي .

.فيما بعد تقوم مؤسسة لونساج بايداع ملف المستثمر على مستوى البنك ليتم دراسته واعطائه الموافقة البنكية .

المطلب الثاني: إجراءات منح قرض استثماري

في هذا المطلب سوف يتم عرض كل من خطوات منح التمويل والضمانات المقبولة، كذلك الملف المطلوب لتقديم التمويل ثم كيفية تقدير الامكانيات المالية للعميل واحتساب الفوائد وكيفية تحصيل القروض ومتابعتها.

الفرع الاول: خطوات منح التمويل بوكالة البنك الوطني الجزائري عين الصفراء(727)

إن عملية منح التمويل بوكالة البنك الوطني الجزائري عين الصفراء تمر بمجموعة من الخطوات تتمثل فيما يلي:

الخطوة الاولى: حصول العميل على الموافقة المبدئية بعد المقابلة الشخصية مع مدير الوكالة ورئيس قسم الاشغال ومتابعة القروض.

الخطوة الثانية: إيداع ملف القرض والمتكون عادة من الوثائق التالية:

- ✓ طلب خطي يبين من خلاله نوع التمويل المطلوب، مدة التمويل، مبلغ التمويل، الغرض من التمويل والضمانات المقترحة، وقد يكون الطلب في شكل نموذج مستخرج من البنك ذاته.
- ✓ شهادات أداء المستحقات (مصالح الضرائب، صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الاجراء و غير الاجراء).
- ✓ الميزانيات المالية لثالث سنوات التي سبقت سنة طلب التمويل، مرفقة بجدول حسابات النتائج.
- ✓ وثائق أخرى تساعد على تقييم أداء المؤسسة والحكم على سمعتها(قائمة العتاد، قائمة العمال، شهادات حسن التنفيذ).
- ✓ يضاف إلى ما سبق الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع في حال قروض الاستثمار تنجز من طرف مكتب دراسات معتمد.

الخطوة الثالثة: اتخاذ القرار النهائي، وهناك ثالث مستويات عند اتخاذ القرار النهائي بشأن منح الائتمان من عدمه على مستوى إدارة البنك الوطني وهي:

- المستوى الاول: يكون القرار عنده من صلاحيات مدير الوكالة ،بحيث يقدم هذا الاخير تقريره مباشرة إلى المديرية الجهوية التي لها الحق في قبول أو رفض طلب القرض.

- المستوى الثاني: يكون القرار عنده من صلاحيات لجنة القرض على مستوى المديرية الجهوية حيث تدرس الوكالة ملف القرض ثم تحول نتيجة الدراسة إلى المديرية الجهوية بتلمسان لكي يتم اتخاذ القرار النهائي.

- المستوى الثالث: يصبح القرار عنده من صلاحيات مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المديرية العامة للبنك الوطني الجزائري، بحيث تتم دراسة الملف على مستوى إدارة الوكالة، ثم تحول نتيجة الدراسة إلى المديرية العامة من أجل اتخاذ القرار النهائي.

الخطوة الرابعة: الاجراءات التكميلية التي تسبق المنح الفعلي للقرض ،حيث أنه بعد الموافقة النهائية على القرض يبلغ الزبون رسميا وهذا برسالة خطية تعرف بقرار الموافقة البنكية وتتضمن هذه الاخيرة الاجراءات التي يجب أن يقوم بها الزبون قبل الحصول الفعلي على القرض ،وتتمثل هذه الاجراءات عموما في :

- ✓ توثيق الضمانات: مثل وثائق رهن العتاد الممول في حالة شراء الالات ،وثائق رهن الصفقة في حالة التسبيقات على وضعية الاشغال، عقد الملكية في حالة رهن المباني ،شهادة السلبية من المحافظة العقارية وطلب كفالة تضامنية للشركاء في حالة كان الكفيل)ش.ذ.م.م(.
- ✓ تفويض تنازلي: وهذا عن طريق حقوق تأمين كامل الاخطار بمقتضاه ترسل الوكالة طلب إلى مركز الاخطار بالجزائر بغية إجراء بحث شامل حول العميل، حول الاخطار المتوقعة من العميل.
- ✓ عقد التأمين المهني: يستلم البنك عقد مهني من طرف شركة التامين نيابة عن المدين
- ✓ التوقيع على اتفاقية القرض القصير: وهذا في حالة قروض، واتفاقية القرض المتوسط وطويل المدى في حالة قروض الاستثمار.
- ✓ القيام بفتح حساب جاري: يفتح هذا الحساب على مستوى الوكالة.

نموذج عن الموافقة البنكية :

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

Société Par Actions
En Capital de 510.000.000.000.00 DA

Siège Social
8 BD Ernesto « Ché » Guévara Alger

DRE TLEMCEN 181
BNA AIN SEFRA 727
PLACE COLONEL LOTFI AIN SEFRA
V / REFERENCE:
N / REFERENCE: BNA 727 /…../…../, 2020-ANSEJ

Notification de l'Accord Bancaire
Mr XXXXXXX

Objet :A/S De votre demande de financement
XXXXXXXX

En réponse à votre demande de financement du 05/12/2019 nous avons le plaisir de vous informer que notre Banque consent à vous accorder le crédit ci-dessous détaillé :

1- CMT de : **674 368.46 DA** ;

2- Durée huit (08) années dont trois (03) années de différé ;

3- Taux d'intérêt bonifié à 100 %

La libération de ce crédit est subordonnés à la remise par (ANSEJ) des document suivants :

- Copie du bail de location d'une durée minimum de deux (02) années renouvelables , copie de l'acte de propriété à son nom ou copie du titre de concession de terre agricole ;
- Copie de registre commerce et/ou tout autre document d'immatriculation (carte d'artisan attestation provisoire d'agriculteur ou d'éleveur) ;
- Copie de statut juridique de l'entreprise en cas de personne morale ;
- Copie du certificat d'existence ou copie de la carte fiscale ;
- Procès-verbal de visite du locale devant abriter l'activité établi par ANSEJ
- Copie de contrat d'adhésion du promoteur au Fonds de garantis pour toute la durée du crédit.

- Copie originale de la décision d'octroi d'avantage au titre de la phase réalisation ,en création ou en extension
- Copie des factures pro-forma ou devis actualises (es) (s) s'il y a lieu
- Copie du justificatif du versement de l'apport personnel du chômeur promoteur et virement du PNR (classique)

La durée de validité de cet accord est fixée à une année , renouvelable une fois à compter de la date de la notification. .

Copie : Antenne ANSEJ

Le Directeur P/I

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من طرف البنك

. ثم الخطوة الاخرى يقوم بالانشاء القانوني والذي يشمل كل من :

1.عقد الايجار

2.السجل التجاري

3.الشهادة الجبائية

–وبعدها يقوم المستثمر بفتح حساب بنكي لدى البنك الوطني الجزائري وكالة عين الصفراء(727) ويعبئ فيه المساهمة الشخصية المقدرة ب 1% من قيمة المشروع ، فمثلا قدرت قيمة المشروع ب 100000000 دج فتقدر المساهمة الشخصية ب 1000000 دج .

ثم بعدها يتم قرار منح المتيازات الضريبية والاعانات المالية الخاصة بالانجاز مرحلة الانشاء doar ، لوضع دفتر الشروط .

وتتم من بعدها اتفاقية بين المستثمر ومؤسسة لونساج ، ثم يقدم البنك للمستثمر اتفاقية القرض الموجه للاستهلاك

نموذج عن اتفاقية القرض الموجه للاستغلال:

البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

اتفاقية القرض الموجه للاستهلاك

CONVENTION DE CREDIT A LA CONSOMMATION N ° 01/2020

ب–و–ج /وكالة العين الصفراء 727

إتفاقية القرض الموجه للاستهلاك

البنك الوطني الجزائري، شركة أسهم ذات رأسمال يقدر بمئة و خمسون مليار دينار جزائري (150.000.000.000 دج) ، الكائن مقره الإجتماعي بالجزائر ، 08 شارع أرنسطوا "شي" غفارة ،

الممثلة من طرف السيد جغدي رشيد بالنيابة..،بصفته مدير وكالة، المخول له كل السلطات لغرض هذا العقد، و المسمى لاحقا "**البنك**"

السيد (ة).ح . د ..المولود (ة) في..1949/02/24.....

ب: العين الصفراء .الساكن ب: حي 01نوفمبر 1954 العين الصفراء ولاية النعامة.

الحامل لبطاقة الهوية رقم.20.....030..المؤرخة في2016/11/22...المسلمة منطرف. دائرة العين الصفراء ...، المسمى لاحقا"**المقترض**"

من جهة أخرى

إثباتا لما ذكر، اتفقت الأطراف على مايلي:-

الفهرس

الباب 1 :- **التعريف بالمصطلحات المستعملة.**

الباب 2 :- **شروط القرض.**

- الموضوع، التخصيص، المدّة و مبلغ القرض، المساهمة الشخصية،
- شروط متعلقة بالقرض،
- نسبة الفائدة،
- عمولة التسيير،
- مصاريف الملف،
- وضع القرض تحت التصرف،
- كيفيات تسديد القرض،
- التأخر في تسديد القرض ،
- التسديد المسبق للقرض،

– تصريح والتزام المقترض.

الباب 3 :– **الضمانات**

– طبيعة الضمانات المعتمدة،

– شروط متعلقة بالضمانات.

الباب 4 :– **أحكام عامة**

– انقضاء الأجل،

– حجوز ما للمدين لدى الغير على حسابات المقترض،

– إعلام البنك،

– الممارسة المتأخرة أو الجزئية للحقوق.

الباب 5 :–**أحكام ختامية**

– سريان المفعول

– السلطات،

–الإجراءات،

– التسجيل، أداء الحقوق و الرسوم،

– التبليغ ، اختيار الموطن

– اسناد اتفاقية القرض عند عدم سريان المفعول

– إنقضاءإتفاقية القرض بعد التسديد الكلي.

الباب 1 :– **التعريف بالمصطلحات المستعملة**

طبقا للإتفاقية الحالية، يتم تعريف المصطلحات التالية كما يلي:–

* مصطلح "البنك" يعني البنك الوطني الجزائري،

* مصطلح "المقترض" يعني المدين،

* مصطلح "إتفاقية" يعني إتفاقية القرض الموجه للاستهلاك الحالية و كل التعديلات التي قد تطرأ عليها بإتفاق بين البنك و المقترض على شكل ملحقات،

* مصطلح "القرض" يعني المبلغ الأقصى الذي يمكن للمقترض إستخدامه و المحدد في بنود و شروط الإتفاقية الحالية،

* مصطلح "القرض الموجه للاستهلاك" يعني كل بيع أملاك تم فيه الدفع عن طريق الجدولة ، التأجيل أو التقسيط.

* مصطلح "تاريخ سريان المفعول" يعني التاريخ الذي يحق فيه للمقترض إستخدام القرض، طبقا لأحكام الإتفاقية الحالية،

* مصطلح"تاريخ الإنقضاء" يعني الأجل الذي لا يمكن للمقترض بعده إستخدام القرض الإستهلاكي،

* مصطلح " فترة التسديد" تعني الفترة التي تسري بداية من تاريخ أول تسديد و تنتهي عند تاريخ أخر أجل الإستحقاق المتفق عليه للتسديد الكلي للقرض.

* مصطلح "مشروع" يعني تخصيص القرض طبقا لبنود و شروط الإتفاقية الحالية،

* مصطلح " نسبة فائدة " يعني نسبة الفائدة المطبقة على القرض المستخدم والغير مسدد بعد، وهي نسبة متغيرة (بزيادة أو بنقصان) طبقا لشروط البنك السارية.

* مصطلح "تخصيص القرض" يعني قرض استهلاكي موجه لتمويل:-

- شراء عتاد الترصيص الصحي

الباب2 :- **شروط القرض**

- الموضوع- التخصيص- المدّة - مبلغ القرض-، المساهمة الشخصية،

المادة 01.2 :- مــوضوع القــرض

يمنح البنك للمقترض الذي يقبل بالشروط المنصوص عليها في الاتفاقية الحالية، قرضا استهلاكيا يسمى لاحقا **القرض** لتمويل عملية شراء .شراء عتاد الترصيص الصحي .

المادة 02.2 :- تخصيص القرض

يوجه القرض خصيصا لتمويل شراء .شراء عتاد الترصيص الصحي.....

بـ.....385.560.00.....دج.

المادة 03.2: - مـــدة الـقرض

تحدّد مدّة القرض بـــ....36.....شهرا نافذة.

المادة 04.02 :- مـــبلغ القـــرض

يقدر مبلغ القرض الموجه لتمويل شراء...شراء عتاد الترصيص الصحي....
بمبلغ.....385.560.00.....**دينار جزائري**

.(..ثلاث مائة وخمس وثمانون ألف وخمس مائة وستون.دج)، يمثل نسبة100 %مئوية من سعر الإقتناء.

المادة 05.2 :- **المساهـــمة الشخـــصية**

يقدر مبلغ المساهمة الذاتية للمقترض بـ...../ ...دينار جزائري .

(...../.....دج).

شـــروط أخـــرى تتعلـــق بالـــقرض

المادة 06.2 :- نسبة الفائدة

يدفع المقترض نسبة فائدة عن مبلغ القرض المستخدم و الذي لم يتم تسديده بعد.

و تعتبر نسبة الفائدة المطبقة نسبة متغيرة وهي مقدرة حاليا %في السنة بدون إحتساب الرسوم بـــ.8.25

المادة 07.2 :

كل تغييرفي "نسبة الفائدة القاعدية" بالانخفاض أو الزيادة خلال فترة التسديد، يؤدي الى تغيير نسبة الفائدة المتغيرة المطبقة على مبلغ القرض المستخدم والغير مسدد بعد، بنفس النسبة المئوية.

المادة 08.02:عمولة التسيير

يدفع "المقترض" إلى "البنك" – عمولة تسيير..... % عن مبلغ القرض بمجرد التوقيع على اتفاقية القرض الحالية إضافة للرسم على القيمة المضافة ب.....بالمئة.

المادة2. 09 :مصاريف الملف

يدفع "المقترض" "للبنك" لدى ايداع طلب القرض مصحوبا بالوثائق المكونة لملف القرض مبلغ 2000 دج مضافا إليه الرسم على القيمة المضافة مقدرة بنسبة 19%.

المادة 10.2 :– وضع القرض تحت التصرف

يتم السماح بإستخدام القرض بعد:–

– قيام المقترض بتقديم الوثائق المطلوبة لتكوين الملف،

– التوقيع على إتفاقية القرض الحالية وتسجيلها،

– قيام المقترض بدفع نسبة المساهمة الذاتية في الحساب البنكي،

المادة 11.2 : كيفيات تسديد القرض

يلتزم السيدة **ح . ش** . "المقترض" بالتسديد الشهري للمبلغ الاصلي للقرض مع فوائده من خلال حسابه الى غاية التسديد الكلي لإجمالي الدين.

تكون الأقساط الشهرية ثابتة وتشمل المبلغ الأصلي، الفائدة و الرسم على القيمة المضافة على الفوائد طبقا لجدول التسديد الموقع من طرف المقترض الذي هو طرف لا يتجزأ عن الاتفاقية.

المادة 12.2 : يدفع "المقترض" مبلغ دينه للوكالة . دج 12.407.93..و في حالة عدم توافق تاريخ الاستحقاق مع يوم عمل، يتم الدفع في يوم العمل الذي يسبقه.

المادة 13.2 : يلتزم "المقترض" ويتعهد بضمان وجود الرصيد المناسب في حسابه للصكوك بصفة يجعله يغطي الدفعات والتسديدات الواجبة.

المادة 14.2 : التسديد المسبق للقرض

يمكن للمقترض أن يقوم بالتسديد المسبق لمبلغ القرض المتفق عليه أو لجزء منه. في حالة التسديد الجزئي يخصص مبلغ هذا التسديد للدفعات الأبعد أجلا و يتم وضع جدول تسديد جديد و تسليمه "للمقترض".

المادة 15.2 :-التأخر في دفع القرض

في حالة التأخر في دفع مبلغ من الأصل أو من الفائدة أو بأية صفة أخرى بموجب الاتفاقية الحالية ، إلى ما بعد التاريخ المحدّد ، يتم قبض فائدة عن التأخير إلى غاية التسديد الفعلي. و يتم حساب هذه الفائدة على أساس النسبة المطبقة على المكشوف حسب شروط البنك السارية مضاف إليها واحد

بالمئة 1 % سنويا.

المادة 16.2 :- لا تعتبر الفترة التي لا يتم فيها الدفع بمثابة أجل دفع كما يتم الإبقاء على شروط الاستحقاق المسبق.

المادة 17.2 :- أحكام متعلقة بالأقساط

كل الإلتزامات المالية (فوائد، عمولات، مصاريف أخرى، تسديدات و غيرها من الإلتزامات المالية) وأخرى مهما كانت طبيعتها سواء كانت ناتجة عن الإلتزامات المتفق عليها على أساس قسط القرض، تمثل جزءا لا يتجزء من الإتفاقية الحالية و يقوم "المقترض" بتسديدها كما لو كان **منصوص** عليها صراحة.

المادة 18.2 : -عقوبات الإلغاء أو التنازل عن القرض.

في حالة التنازل أو الغاء القرض تصبح كل المصاريف و العمولات المطلوبة عند فتح الملف، دراسته، تعبئة القرض، أخذ الضمانات و قفل الملف واجبة الأداء فورا.

الباب 3: **الضمانات**

المادة 01.3 :-طبيعة الضمانات

يلتزم " المقترض" بتخصيص لفائدة البنك الضمانات المذكورة أدناه إلى غاية إنتهاء التسديد الكلي للدين:

-1 وثيقة التأمين ضد الوفاة

المادة 02.3 :شروط متعلقة بالضمانات

في حالة إخلال "المقترض" بإحدى الإلتزامات المتعلقة بالإتفاقية الحالية، يحق "للبنك" إستخدام إمتيازاته التي يخوّلها له التشريع و بالخصوص المادة 124 من الأمر رقم 11.03 المؤرخ في 2003.08.26 المتعلق بالنقد و القرض، المعدّل و المتمّم.

المادة 04.3 :- في حالة عدم قيام "المقترض" بتسديد المبلغ المعلق الأداء، بعد ثلاثة (03) إعذارات بقيت بدون نتيجة (برسالة مضمنة مع إشعار الإستلام) يصبح الدين واجب الأداء. و في خلال 15 يوما، يمكن "للبنك" بما أنه يحلّ محلّ "المقترض" في الحقوق و الدعاوي، أن يستخدم الضمانات المذكورة في المادة 01.3 أعلاه.و عند الإقتضاء يلجأ أو يكلف الهيأت التي تحلّ محلّه بإتخاذ إجراءات البيع للملك الذي يملك عنه ضمانات شخصية و/أو عينية لغرض إسترداد كامل الدين .

الباب 4: أحـــكام عـــامـــة

المادة 01.4 : فسخ العقد

في حالة عدم التنفيذ الجزئي أو الكلي من طرف المقترض لأحد شروط الاتفاقية الحالية أو في حالة اكتشاف أن المعلومات المقدمة من طرف المقترض خاطئة إراديا أم غير إراديا أو في حالة امتناعه عن تقديم المعلومات المطلوبة من المقرض، فيمكن للمقرض، بدون أي إجراء بمتابعة قضائية ،أن يعلن فسخ الاتفاقية بقوة القانون، ودون أي اعذار أو طعن ولا يمكن للمقترض طلب تسديد الرسوم والحقوق والعلاوات ، المدفوعة في الحالات التالية:

- في كل الحالات المنصوص عليها في القانون،
- عدم تسديد المبلغ الأصلي للقرض و فوائده في الأجال المتفق عليها،
- عدم صحة تصريحات "المقترض"،
- عدم إستخدام المبالغ المقدمة بعد إنقضاء الأجل الممنوح في المادة 03.2 أعلاه.
- وضع المقترض في حالة التصفية.
- عند البيع بالتراضي أو عن طريق القضاء للملك المخصص كضمان ، بشكل تام أو جزئي،
- عند تعرض "المقترض" لمتابعات قضائية من شأنها التسبب فى مصادرة كلية أو جزئية أملاكه.

علاوة على ذلك، يمكن للمقرض و المقترض فسخ الاتفاقية الحالية باتفاق مطلق بينهما في كل الحالات الاخرى المنصوص عليها قانونا.

المادة 02.4: حجوز ما للمدين لدى الغير على حسابات المقترض

في إطار إسترداد الدين الأصلي و الفوائد الناتجة عن الإتفاقية الحالية، يسمح للبنك و هذا ما قبله المقترض ، ضرب حجوز على الحسابات البنكية و البريدية لهذا الأخير حسب الأشكال القانونية و التنظيمية و الإتفاقية المعمول بها بين البنوك.

المادة 03.04 :- الممارسة الجزئية أو المتأخرة للحقوق

لا يفترض أن يتراجع "البنك" عن أي حق لم يمارسه أو مارسه بشكل متأخر أو جزءي.

إن الممارسة الجزئية مرة واحدة لهذا الحق لا يستثني أي حق أخر يعود له بموجب الإتفاقية الحالية.

فالحقوق المترتبة عن الإتفاقية الحالية هي حقوق جمعية و ليست إستثنائية مقارنة مع أي حق أو طعن منصوص عليه في القانون.

الباب 5:- أحـــكام خـــتاميـــة

المادة 01.05:- السلـــطات

يتمتع الحامل للنسخة الأصلية من الاتفاقية الحالية بكافة السلطات للقيام بكل الإجراءات اللاّزمة للتسجيل و كذا إجراءات الضمانات المطلوبة من المقرض في أطار هذا القرض.

المادة 02.5 :- الإجـــراءات

لا يمكن للقرض الممنوح في إطار الاتفاقية الحالية أن ينجز فعليا إلا بعد إتمام كافة إجراءات التسجيل ، التدوين و النشر، في الشكل المطلوب، لكل الضمانات المقدمة لفائدة البنك.

المادة 03.5 :- التسجيل، دفع الحقوق و الرسوم

تخضع الاتفاقية الحالية لإجراءات التسجيل طبقا للتنظيم الساري المفعول.

كل الحقوق و الرسوم مهما كانت طبيعتها ، بموجب النصوص التشريعية و التنظيمية ، وكل المصاريف الناتجة عن تنفيذ الاتفاقية الحالية أو التي قد تنتج عنها يتحملها و يقوم بدفعها "المقترض" و هو الذي يلتزم بذلك.

المادة 04.5 :- التبليغ واختيار الموطن

كل تبليغ موجّه أو مسلّم للأطراف على التوالي يعتبر مبلّغا ماعدا في حالة أحكام مخالفة و صريحة منصوص عليها في الاتفاقية الحالية للقرض إذا تم كتابيا و موجه للعناوين التالية:-

بالنسبة للبنك:-**.ساحة العقيد لطفي العين الصفراء -النعامة-**

بالنسبة "للمقترض":-..**حي 01 نوفمبر 1954 عين الصفراء – النعامة-**

المادة 05.5 :- تحديد الاختصاص

في حالة أي إشكال أو اعتراض ما بين "البنك" و "المقترض" متعلق بتفسير و/أو تنفيذ الاتفاقية، يقوم "البنك" و "المقترض" بالتشاور لإيجاد الحل معا، بالتراضي و بحسن نية، للتفسير المتنازع عليه.

في حالة عدم التوصل لهذا الإتفاق يقوم "البنك" و "المقترض" بعرض هذا النزاع على المحكمة المختصة إقليميا

المادة 06.5: مدة الصلاحية

مدة الصلاحية الاتفاقية الحالية محددة بشهر(01) واحد وذلك ابتداء من تاريخ توقيع الاتفاقية.

عند انقضاء هذا الأجل و في حالة عدم تعبئة الأموال (أو جزء منها) يمكن للبنك أن يقوم بفسخهذه الاتفاقية الا في حالة ما إذا حدد "البنك" تاريخا لاحقا بعد دراسة أسباب التأخير، لأجل هذه المادة.

المادة 07.5 :- ســريان المفــعول

تصبح الإتفاقية الحالية سارية المفعول بمجرد توقيعها من الطرفين المتعاقدين.

المادة 08.5 :- إنقضاءإتفاقية القرض بعد التسديد الكلي

عند التسديد الكلي لمبلغ القرض الأصلي المستخدم و كل العمولات و الفوائد المستحقة و اللاّزمة لهذا القرض ، تنقضي الإتفاقية مباشرة مع كل الإلتزامات المفروضة على الأطراف.

توقيع الأطراف المتعاقدة:

"المــقترض" عن "البنــك"

حرر في خمس (05) نسخ أصلية

حرر ب العين الصفراء في ح . ش

الخطوة الخامسة : تقوم مؤسسة لونساج بامر باستخراج صك بنكي بقيمة 10% من قيمة المشروع للمستثمر ليقوم باول عملية وهي تمويل العتاد الذي تم الطلب عليه بالاتفاق مع هيئة fg صندوق ضمان الاخطار .

الخطوة السادسة : تخرج لجنة لتامين العتاد مع المحضر القضائي ليراقب اذا كان العتاد المطلوب في الفاتورة قد اشتراه ام لا او هو موافق للفاتورة ام لا وهذا ما يسمى بمحضر المعاينة .

الخطوة السابعة :في حالة وجد ان العتاد مطابق للفاتورة يقوم محضر المعاينة برهن العتاد .

الخطوة الثامنة :يقوم لونساج بامر بسحب صك بنكي قيمته 90% للبدأ في المشروع بمحضر بداية النشاط

الخطوة الاخيرة : يتم قرار مرحلة الاستغلال والبدا في المشروع الاستثماري doae

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من طرف البنك

- جدول يوضح دراسة مخطط المشروع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale
وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

PLAN D'AFFAIRES PHASE CREATION

(A) PRESENTATION DU PROJET

DATE D'ETABLISSEMENT DU PLAN D'AFFAIRES	01/10/2020	DATE DE DEPOT DU DOSSIER	01/10/2020		
ANTENNE DE :	NAAMA	ANNEXE DE:	AIN SEFRA		
N° DOSSIER (sieje3)	45020005002	NOMENCLATURE	CNRC	CODE	
INTITULE DU PROJET :	ARTISAN PLOMBIER (PLOMBERIE SANITAIRE)				
FORME JURIDIQUE:	PERSONNE PHYSIQUE	NOM/RAISON SOCIALE	MORSLI ABDELGHANI		
SECTEUR D'ACTIVITE :					
SECTEUR PRIORITAIRE	NON	ZONE PRIORITAIRE	NON	TYPE DE FINANCEMENT	TRIANGULAIRE

(A.1) PRESENTATION DES PROMOTEURS

I / - LE GERANT

Nom : MORSLI — Nom de jeune fille:
Prénom : ABDELGHANI
Fils de: — et de :
Date et lieu de naissance : — à:
Situation familiale : — HANDICAPE:
Adresse:
Tel fixe — Mobile — E-mail :
Diplôme(s) :
Expérience professionnelle :

II / - LES ASSOCIES

Premier associé :

Nom : — Nom de jeune fille:
Prénom :
Fils de: — et de :
Date et lieu de naissance : — à:
Situation familiale : — HANDICAPE:
Adresse:
Tel fixe — Mobile — E-mail :
Diplôme(s) :
Expérience professionnelle :

Deuxieme associé :

Nom : — Nom de jeune fille:
Prénom :
Fils de: — et de :
Date et lieu de naissance : — à:
Situation familiale : — HANDICAPE:
Adresse:
Tel fixe — Mobile — E-mail :
Diplôme(s) :
Expérience professionnelle :

Troisième associé :

Nom : — Nom de jeune fille:
Prénom :
Fils de: — et de :
Date et lieu de naissance : — à:
Situation familiale : — HANDICAPE:
Adresse:
Tel fixe — Mobile — E-mail :
Diplôme(s) :
Expérience professionnelle :

(A.2) PRESENTATION DU PROJET

a) Nature du projet

b) Localisation du projet

Siège social :

Caractéristiques de la zone où se trouvent ces locaux : **URBAINE**

c) Nombre d'emplois à créer :

Nombre d'emplois directs (gérant + associés+employés) : 3

(B) ETUDE DE MARCHE

(B.1) OFFRE GLOBALE

(B.2) DEMANDE GLOBALE ET MARCHE POTENTIEL

Caractéristiques de la demande :

(B.3) MARCHE CONCURRENTIEL

(B.4) MARCHE DU PROJET

(B.5) CANAUX DE DISTRIBUTION

(B.6) POLITIQUE DES PRIX

(B.7) POLITIQUE DE PROMOTION

(C) ETUDE TECHNIQUE

(C.1) ANALYSE DU PROCESSUS DE FABRICATION

Cycle de production (en Jour)

(C.2)EVALUATION DES INVESTISSEMENTS

(en DA)

Rubrique	Coût	Coût TOTAL
Frais préliminaires	140 000,00	140 000,00
Cotisation fonds de garantie	40 719,00	0,00
Assurances	60 000,00	0,00
Autres frais	39 281,00	0,00
Equipements de production	2 600 000,00	2 600 000,00
Equipements locaux	2 600 000,00	0,00
Equipements importés	0,00	0,00
Cheptel	0,00	0,00
Materiels roulants	0,00	0,00
Aménagements	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00
Mobilier de bureau	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	0,00
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres impots et taxes	0,00	0,00
Frais d'installation	0,00	0,00
Frais de transport	0,00	0,00
Montage et essais	0,00	0,00
Fonds de roulement	30 000,00	30 000,00
Autres1	0,00	0,00
Autres2	0,00	0,00
TOTAL	**2 770 000,00**	**2 770 000,00**

(C.3)DETERMINATION DU FONDS DE ROULEMENT

Le fonds de roulement doit couvrir les frais d'exploitation pour une période qui varie selon la nature de l'activité.

30 000 DA

المصدر: مرافق رئيس لدى مصلحة المرافقة بمؤسسة ANSEJ

- جدول يوضح توزيع رقم الأعمال المستثمر

ANSEJ

Chiffres d'affaires prévisionnel

Nombre de jour /mois 26 **nombre de mois** 11

Exemple : Prévison d'un chiffre d'affaires de 4.500 DA/jour avec une évolution annuelle de 10%

En considérant une moyenne d'activité de (6 jours X 48 semaines) soit 288 jours / an.

	Nombre Jours/an	CA / Jours	Montant:	
Ventes marchandises	286	0	0,00	
Production vendue	286		0,00	
prestations fournies	286	8000	2 288 000,00	
Chiffre d'affaires			2 288 000,00	

VAN	#REF!
RBE 1ER ANNEE	#REF!

Rubriques	EX1	EX2	EX3	EX4	EX5	EX6	EX7	EX8
Ventes marchandises	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Production vendue	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
prestations fournies	2 288 000,00	2 516 800,00	2 768 480,00	3 045 328,00	3 349 860,80	3 684 846,88	4 053 331,57	4 458 664,72
Chiffre d'affaires	2 288 000,00	2 516 800,00	2 768 480,00	3 045 328,00	3 349 860,80	3 684 846,88	4 053 331,57	4 458 664,72
Evolution	10%	10%	10%	10%	10%	10%	10%	

Marchandises et matières consommées

Rubriques	EX1	EX2	EX3	EX4	EX5	EX6	EX7	EX8
	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Matières et Fournitures conso	350 000,00	367 500,00	385 875,00	405 168,75	425 427,19	446 698,55	469 033,47	492 485,15
Evolution	5%	5%	5%	5%	5%	5%	5%	

Services :

	EX1	EX2	EX3	EX4	EX5	EX6	EX7	EX8
SERVICES	*55 000,00*	*57 200,00*	*59 488,00*	*61 867,52*	*64 342,22*	*66 915,91*	*69 592,55*	*72 376,25*
Transport	*20 000,00*	*20 800,00*	*21 632,00*	*22 497,28*	*23 397,17*	*24 333,06*	*25 306,38*	*26 318,64*
Loyers et charges locatives	*20 000,00*	*20 800,00*	*21 632,00*	*22 497,28*	*23 397,17*	*24 333,06*	*25 306,38*	*26 318,64*
Entretien et réparation	*15 000,00*	*15 600,00*	*16 224,00*	*16 872,96*	*17 547,88*	*18 249,79*	*18 979,79*	*19 738,98*
Autres services		*0,00*	*0,00*	*0,00*	*0,00*	*0,00*	*0,00*	*0,00*
Evolution	*4,00%*	*4,00%*	*4,00%*	*4,00%*	*4,00%*	*4,00%*	*4,00%*	*4,00%*

Frais du personnel:

nombre associés	1	**salaires associés**	30000
nombre employés	2	**salaires employés**	18000
	3		48000

Rubriques	EX1	EX2	EX3	EX4	EX5	EX6	EX7	EX8
Salaires associés	360 000,00	367 200,00	374 544,00	382 034,88	389 675,58	397 469,09	405 418,47	413 526,84
Salaires employés	272 160,00	277 603,20	283 155,26	288 818,37	294 594,74	300 486,63	306 496,36	312 626,29
Evolution annuelle	*2,00%*	*2,00%*	*2,00%*	*2,00%*	*2,00%*	*2,00%*	*2,00%*	*2,00%*
Frais du personnel	632 160,00	644 803,20	657 699,26	670 853,25	684 270,31	697 955,72	711 914,83	726 153,13

Frais divers :

Rubriques	EX1	EX2	EX3	EX4	EX5	EX6	EX7	EX8
Assurances	60 000,00	54 000,00	48 600,00	43 740,00	39 366,00	35 429,40	31 886,46	28 697,81
Cotisation Fonds de Garantie	6 786,50	6 786,50	6 786,50	6 786,50	5 429,20	4 071,90	2 714,60	1 357,30
Autre Frais	39 281,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL	106 067,50	60 786,50	55 386,50	50 526,50	44 795,20	39 501,30	34 601,06	30 055,11

المصدر: مرافق رئيس لدى مصلحة المرافقة بمؤسسة ANSEJ

- جدول يوضح الدراسة المالية للمشروع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale
وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

Zone : 1 **Type de financement:** 1
***Zone 1 : Zone normale** ***Triangulaire** 1
***Zone 2 : Zone à promouvoir** ***Mixte** 2

(D) ETUDE FINANCIERE

(D.1) Structure de l'investissement:

(en DA)

Rubrique	Coût	Coût TOTAL
Frais de la location	0,00	0,00
Frais préliminaires	140 000,00	140 000,00
Cotisation fonds de garantie	40 719,00	
Assurances	60 000,00	
Autres frais	39 281,00	
Equipements de production	2 600 000,00	2 600 000,00
Equipements locaux	2 600 000,00	
Equipements importés	0,00	
Cheptel	0,00	0,00
Materiels roulants	0,00	0,00
Aménagements	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00
Mobilier de bureau	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	0,00
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres impots et taxes	0,00	0,00
Frais d'installation	0,00	0,00
Frais de transport	0,00	
Montage et essais	0,00	
Fonds de roulement	30 000,00	30 000,00
Autres1	0,00	0,00
Autres2	0,00	0,00
TOTAL	2 770 000,00	2 770 000,00

N°Dossier : 45020005002
Raison sociale MORSLI ABDELGHANI
Gérant : MORSLI ABDELGHANI
Activité : ARTISAN PLOMBIER (PLOMBERIE SANITAIRE)

Montant des équipements importés en DA	Cours de conversion relevé le		
	Montant Equip	Cours Devise en DA	Montant en DA
	0,00	0,00	0,00

(D.2) Structure de Financement:

Rubrique	Taux Particip	Montant
Apport personnel	1%	27 700,00
Numéraires		27 700,00
Nature		0,00
PNR Classique	29%	803 300,00
PNR LO		0,00
PNR VA		
Crédit Bancaire	70%	1 939 000,00
TOTAL	**100%**	2 770 000,00

(D.3) Tableau d'amortissement du crédit Bancaire:

Montant du crédit	1 939 000,00
Durée du crédit	8,00
Taux d'intérêt bancaire	5,5%
Taux de bonification	100%
Taux d'intérêt réel	0,00%

Rubrique	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	Année 8
Principal	0,00	0,00	0,00	387 800,00	387 800,00	387 800,00	387 800,00	387 800,00
Reste à rembourser (encours)	1 939 000,00	1 939 000,00	1 939 000,00	1 939 000,00	1 551 200,00	1 163 400,00	775 600,00	387 800,00
Cotisation au FG	6 786,50	6 786,50	6 786,50	6 786,50	5 429,20	4 071,90	2 714,60	1 357,30
Cotisation à verser	40 719,00							

Le taux de bonification est égal à 100 % et ce en application des dispositions du décret exécutif n° 13-253 du 2 juillet 2013,

- جدول يوضح تسديد المستثمر للديون المستحقة للبنك و مؤسسة ansej :

السنوات	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028
التسديد للبنك كل 6 أشهر	193900	193900	193900	193900	193900	193900	193900	193900

السنوات	2029	2030	2031	2032	2033
التسديد لمؤسسة ansej كل ستة أشهر	160660	160660	160660	160660	160660

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المرافق رئيس لدى مصلحة المرافقة بمؤسسة ANSEJ

وفي الاخير بعد دراسة هذا المشروع توصلنا الى ان المستثمر يستفيد من تمويل بنكي لمدة 08 سنوات ، السنوات الثلاثة الاولى لا يسدد أي دين ، اما خمس سنوات الخيرة يسددها بالتقسيط كل 6 اشهر مع البنك ثم خمس سنوات اخرى بالتقسيط مدة 6 اشهر لفائدة مؤسسة لونساج.

خلاصة الفصل:

سمحت لنا الدراسة التطبيقية التي أجريناها حول واقع التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية التعرف على الواقع الميداني للعالقة التمويلية بين البنك والمشروع الاستثماري والوقوف على الاجراءات العملية المتبعة من طرف البنوك أثناء اتخاذهم لقرار منح التمويل الاستثماري للمشاريع ، من خلال تقديم منهجية الدراسة ثم القيام بدراسة ملف طلب تمويل استثماري ،حيث تم فحص الملف المقدم من طرف المستثمر لمعرفة إمكانية قبوله، وفي الاخير توصلنا إلى أن المستثمر ح.ش يمكنه الاستفادة من التمويل البنكي لمشروعه .

الخاتمة العامة

يعد مجال التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية أحد الركائز الاساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني وعليه عملت الدولة على دعمه بإتباع عدة سياسات تماشيا والاصلاحات التي عرفتها البلاد، حيث تطرقنا إلى آليات وطرق تمويل المشاريع الاستثمارية وعلاقتها بالبنوك التجارية وذلك لدور المهم الذي تؤذيه البنوك التجارية في توفير التمويل اللازم لهذا النوع من المشاريع.

ومن خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها بالبنك الوطني الجزائري بوكالة عين الصفراء (727) فقد تمكنا من معرفة مختلف الاجراءات التي تمر بها عملية منح قرض لتمويل مشروع استثماري بالبنك محل الدراسة وذلك لاتخاذ القرار السليم لمنح القرض أو عدمه.

وقد تم التوصل إلى ما يلي:

- يقوم البنك قبل قبوله أو رفضه لتمويل أي مشروع استثماري بدراسة شاملة وعميقة للوضعية المالية والاقتصادية للعميل أو المؤسسة لمعرفة مدى قدرته على تسديد ديونه في آجال استحقاقها.

- تلعب البنوك دورا أساسيا في الاقتصاد ولديها سياسة مضبوطة بإحكام في تمويل المشاريع الاستثمارية.

- يعتمد البنك خلال عملية التمويل على الضمانات وسالمتها وذلك لتفادي الوقوع في حالة عدم السداد .

اختبار الفرضيات:

✓ إثبات الفرضية الاولى التي تنص على أن هناك مراحل تمر بها البنوك التجارية لتمويل المشاريع الاستثمارية بداية بالموافقة المبدئية إلى مرحلة الحصول على التمويل المطلوب.

✓ إثبات الفرضية الثانية التي تنص على أن البنك يعتمد على مفهوم دراسة الجدوى المالية والدراسة الاقتصادية عند تمويل المشاريع الاستثمارية.

التوصيات:

سنستدرج فيما يلي مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساعد على تحفيز المستثمرين وكذلك البنوك:

- إعطاء التوجيهات والنصائح للشباب المقبل على إنشاء المشاريع.

- المرونة في اتخاذ قرارات التمويل ومراعاة حال وظروف كل عميل طالب للتمويل.

- التخفيف من الشروط التي يضعها البنك ولو بدرجة قليلة وذلك من أجل تشجيع المستثمرين على الاستثمار في هذا المجال.

- تكوين الموظفين في الخارج من خلال القيام بتربصات لمواكبة آخر التطورات البنكية .

- الرفع من قيمة القروض الممنوحة من طرف الوكالة لتمكين العميل أو المؤسسة من تمويل مشروعه.

أفاق البحث:

وفي الاخير أتمنى أني قد وفقت في انجاز هذا البحث، كما أنا توقفي عند هذا الحد لا يعني تمام الدراسة في هذا المجال، بل العكس من ذلك فهو يمثل انطلاقة لبحوث أخرى مستقبلية أكثر عمقا ونفعا، وبناءا عليه نقترح المواضيع التالية:

- مقارنة طرق وأساليب تمويل المشاريع الاستثمارية بين الجزائر وعينة من الدول المجاورة.

- ما مدى مساهمة البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية الحكومية

قائمة المصادر
و المراجع

المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1-رابح خوني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، أتراك للطباعة والنشر، مصر، 2008.

2-حمزة محمود الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،عمان،الطبعة الاول، 2002.

3-أحمد زهير شامية ،اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 2000.

4-معراج هواري، حاج سعيد عمر، التمويل التأجيري للمفاهيم والاسس، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان ،الطبعة الاولى، 2013.

5-محمد عبد الفتاح الصرفي، ادارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة أألولى، 2014 .

6-أحمد يوسف دودين، ادارة المشاريع، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

7-عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع المشروعات BOT، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الاسكندرية، الطبعة الثانية، 2005.

8-بهاء الدين أمين، دراسات الجدوى الاقتصادية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

9-محمد ابراهيم عبد الرحيم، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم أصول المشروعات، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، االسكندرية، 2008.

10-محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحالق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة العربية، 2010 .

11- الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك "، ط ، 6 ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2001.

12- ناصردادي عدوان،تقنيات مراقبة التسيير،دارالمجموعة العمة،الجزائر،سنة2000.

13- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة،الإسكندرية،مصر، ،2005.
حلبوش كمال الدين ،تمويل الاستتمارات ،كلية التجارة،جامعة تلمسان،دفعة 2008.

14- د.يوسف حسن يوسف,التمويل في المؤسسات الاقتصادية,دار التعليم الجامعي الاسكندرية ،سنة 2012.

15- دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، ، 2007.

16- سامر جلدة ،البنوك التجارية و التسويق المصرفي،دار النشر أسامة الطبعة الأولي ،*2009*.

17-عبد الغفار حنفي ،الإدارة المالية المعاصرة ، المكتب العربي الحديث،فلسطين ،طبعة2010.

18- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الإسكندرية،الدار الجامعية،،2004.

19- عوض بدير الحداد، تسويق الخدمات المصرفية، البيان للطباعة و النشر، ط1 ،1999.

ثانيا: المذكرات

1- الياس عقال، تمويل المؤسسات المصغرة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، رسالة ماجيستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009/2008 .

2- خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفالحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر دراسة حالة بنك الفالحة والتنمية الريفية، أم البواقي ووكالة سوق عمان 313، رسالة ماستر، كلية العلوم الا قتصادية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016 /2017 .

3- زبير عياش، تأثير اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة والية أم البواقي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية ،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ،2012/2011.

4- عمران نادية، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية ،مذكرة ماجيستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014.

5- مريم العمري، مفاضلة المؤسسات بين التمويل المصرفي وعن طريق الايجار)المعايير والمبررات (مذكرة ماستر ،جامعة لعربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013/2012.

6- عمران عبد الحكيم ، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،رسالة ماجيستار للعلوم الاقتصادية.

7- ليلى لولاشي،التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مذكرة ماجيستر غير منشورة،جامعة بسكرة،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية،2004.

ثالثا : المقابلات الشخصية

1_مقابلة شخصية مع مدير مؤسسة تشغيل الشباب ansej و رئيس مصلحة القروض بالبنك الوطني الجزائري وكالة عين الصفراء (727)-باشيخ محمد-.

رابعا: المواقع الالكترونية

http/www.bna.dz.com

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الديوان العمومي للمحضر القضائي
الأستاذ/ علالي عبدالمجيد
محضر قضائي لدى محكمة المشرية
الكائن مكتبه بشارع الدكتور بن زرجب بالمشرية
رقم الهاتف/الفاكس:49 51 57 049

محضر معاينة

(المادة 12 من قانون رقم 03/06)

رقم الوصل: ...../19
رقم الفهرس: ...../19

بتاريخ: الخامس من شهر فيفري سنة ألفين و تسعة عشر (2019/02/05)
على الساعة: الرابعة مساءا (16:00) .

نحن الأستاذ /علالي عبد المجيد محضر قضائي تابع لدائرة إختصاص مجلس قضاء النعامة الكائن مكتبنا بالعنوان المشار إليه أعلاه ، والموقع أدناه .

بناء على طلب السيد(ة)
الساكن(ة) ب: حي 08 ماي 1945 بالعين الصفراء .
الحامل لبطاقة التعريف تحت رقم: الصادرة في:2011/02/08 عن دائرة العين الصفراء .
الرامي إلى إجراء معاينة مادية بحتة بخصوص: عتاد خاص بالترصيص الصحي .
ـ بناء على المادة 12 الفقرة 4 من القانون رقم 06-03 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي .
ـ بعد الإطلاع على عقد إيجار المحرر من طرف الأستاذ/ **بوقلجة بلعيد** موثق بالعين الصفراء بتاريخ:**2018/12/11** تحت رقم:**2018/745** لفائدة الطالب(ة)
ـ بعدالإطلاع على الفاتورة المحررة من طرف الممون بتاريخ:2019/01/29 تحت رقم:**2019/29** لفائدة الطالب(ة) .
ـ انتقلنا رفقة الطالب(ة) وبحضور السيد. ممثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ansej وكالة النعامة و بحضور الممون بالتاريخ والساعة المشار إليهما أعلاه إلى المحل رقم 03 الواقع بشارع بوعرفة عبد الرحمن حي أمزي ببلدية العين الصفراء وهذا من أجل معاينة عتاد وهو كمايلي :

1- TRONCONNEUSE ELECTRIQUE « **BOSCH** ».
2- LETAUS « **REMSS** ».
3- CINTREUSE CUIVRE « **REMSS** ».
4- FILIERE ROND A MAIN « **FACOM** ».
- HILTI « **CROWN** ».
- CHIGNOLE ELECTRIQUE « **BOSCH** ».
- ECHELLE PLIATE 12 Métre GLISSANTE.
- PRESSEUSE « **CROWN** ».
- RALONGE 50 Métre.
- SERTISSEUR « **REMSS** » MULTICOUCHE.
- CINTREUSE SERTISSAGE « **REMSS** ».
- CAROTTEUSE « **VERAX** ».
- COUPE TUBE « **REMSS** ».

ـ و قد أنهينا مهمتنا و انسحبنا من الأمكنة في حدود الساعة الرابعة و النصف مساءا (16:30) .
أقفل هذا المحضر في التاريخ المذكور أعلاه .
ـ إثباتا لكل ما تقدم ، حررنا هذا المحضر و سلمنا نسخة منه للطالب(ة) ، للعمل به وفقا للقانون

المحضر القضائي

توقيع وبصمة الطالب

الوكالة الوطنية
لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ولاية: النعامة
فرع : النعامة
ملحقة : عين الصفراء
رقم : 450200001/19

أمر بسحب صك بنكي

أنا الممضي أسفله، مدير فرع أشهد أن مسير المؤسسة المصغرة

السيد(ة) المولودة

التسمية الاجتماعية للمؤسسة

النشاط **حرفي مرصص. (الترصيص الصحي).**

مؤهل لسحب صك بنكي لدى الوكالة البنكية :

بنك **BNA** AIN SEFRA 727

الصك البنكي لفائدة الممون بمبلغ يمثل 10 % **من الطلبية و هذا لتمكينه من اقتناء التجهيزات** المدرجة في قائمة البرنامج المخصصة لانجاز المشروع وفقا لهيكل الاستثمار المحدد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و المصادق عليه من طرف لجنة انتقاء، اعتماد و تمويل المشاريع.

الصك الخاص بالتأمين لكل الأخطار سوف يتم تحريره بنسبة 100 % بعد الحصول على التجهيزات ، العتاد المتحرك او المواشي.

رقم	الممون
1	

يستعمل هذا الأمر في حدود ما يسمح به القانون.

مدير الفرع

مدير فرع
سنيني عبد النور

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
0 6 JAN.
COURRIER ARRIVÉ
AIN SEFRA 727

الوكالة الوطنية
لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ولاية: النعامة
فرع : النعامة
ملحقة : عين الصفراء
رقم : 450200001/19

أمر بسحب صك بنكي

أنا الممضي أسفله، مدير فرع أشهد أن مسير المؤسسة المصغرة

السيد(ة) المولودة

التسمية الاجتماعية للمؤسسة

النشاط **حرفي مرصص. (الترصيص الصحي).**

مؤهل لسحب صك بنكي لدى الوكالة البنكية :

بنك **BNA** AIN SEFRA 727

الصك البنكي لفائدة الممون بمبلغ يمثل **90 % من الطلبية و هذا لتمكينه من اقتناء التجهيزات** المدرجة في قائمة البرنامج المخصصة لانجاز المشروع وفقا لهيكل الاستثمار المحدد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و المصادق عليه من طرف لجنة انتقاء، اعتماد و تمويل المشاريع.

الصك الخاص بالتأمين لكل الأخطار سوف يتم تحريره بنسبة 100 % بعد الحصول على التجهيزات ، العتاد المتحرك او المواشي.

رقم	الممون
1	

يستعمل هذا الأمر في حدود ما يسمح به القانون.

مدير الفرع

مدير فرع
سفيني عبد النور

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
0 6 JAN
COURRIER ARRIVÉ
AIN SEFRA 727

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

AIN SEFRA LE : 19/11/2018

D.R.E TLEMCEN 181
AGENCE D'AIN SEFRA 727
Place colonel Lotfi centre-ville Ain Sefra
Tél : 049.56.11.21 / Fax : 049.56.10.70
Ref : BNA 727 /...../...../2018-ANSEJ-

NOTIFICATION DE L'ACCORD BANCAIRE

Mr :

HAI 08 MAI 1945 AIN SEFRA W NAAMA

Objet :A/S de votre demande de financement

Micro Entreprise de :

En réponse à votre demande de financement du **28/10/2018**, nous avons le plaisir de vous informer que notre banque consent à vous accorder le crédit ci-dessous détaillé :

1. C.M.T :**1 050 000.00**DA
2. Durée huit (08) années dont trois (03) années de différé
3. Taux d'intérêt bonifié à 100%

La libération de ce crédit est subordonnée à la remise par (**ANSEJ**) des documents suivants :

1. Copie du bail de location d'une durée minimum de deux(02) années renouvelables, copie de l'acte de propriété à son nom ou copie du titre de concession de terre agricole ;
2. Copie du registre de commerce et/ou tout autre document d'immatriculation (carte d'Artisan, attestation provisoire d'agriculteur ou d'éleveur) ;
3. Copie du statut juridique de l'entreprise en cas de personne morale ;
4. Copie du certificat d'existence ou copie de la carte fiscale ;
5. Procès-verbal de visite du local devant abriter l'activité établi par **ANSEJ** ;
6. Copie du contrat d'adhésion du promoteur au Fonds de Garantie pour toute la durée du crédit
7. Copie originale de la décision d'octroi d'avantages au titre de la phase réalisation, en création ou en extension ;
8. Copie des factures pro-forma ou devis actualisé(es)(s)s'il y a lieu.
9. Copie du justificatif du versement de l'apport personnel du chômeur promoteur et virement du PNR (classique) ;

La durée de validité de cet accord est fixée à une année, renouvelable une seule fois, à compter de la date de la notification

Copie : Antenne ANSEJ

LE DIRECTEUR

[redacted]

S - IS
Vente en Gros

ETS SAIDANE ISMAIL

Vente en Gros Equipements Mécanique pneumatique et Matériels industriels

AIN-SEFRA / W. NAAMA

S - IS
Vente en Gros

RC N° : 10A 47266757 01/45
NIS N° : 001345049002357
ART N° : 08014105508
I.F N° : 199145030088813

RIP : 00729-101377-300-0-10-00 BADR

Ain-Sefra le : 16/10/2018

Facture Proforma N°093/2018

Doit à : BOUDOUIA Omar
Ain-Sefra / W. NAAMA

N°	Désignation	Q	P. Unitaire	Montant
01	*Carotteuse VERAX*	01	310.000,00	310.000,00
02	*tronçonneuse électrique BOCHE*	01	30.000,00	30.000,00
03	*Létaus REMSS*	01	22.000,00	22.000,00
04	*Cintreuse cuivre REMSS*	01	78.000,00	78.000,00
05	*Filière ronde à main FACOM*	01	36.500,00	36.500,00
06	*Hilti CROWN*	01	45.000,00	45.000,00
07	*Chignole électrique BOSH*	01	28.000,00	28.000,00
08	*Echelle pliante 12 M glissante*	01	35.000,00	35.000,00
09	*Perceuse CROWN*	01	28.000,00	28.000,00
10	*RALLANGE 50M (2*2.5)*	01	15.000,00	15.000,00
11	*Sertisseur 27/60 REMSS /Multicouche*	01	260.000,00	260.000,00
12	*Cintreuse sertissage REMSS /Multicouche*	01	210.000,00	210.000,00
13	*Coupe tube REMSS*	01	14.000,00	14.000,00
		Total HT		1.111.500,00
		TVA 19%		211.185,00
		Total TTC		1.322.685,00

Arrêté la présente facture PRFM à la somme de:

Un million trois cent vingt deux mille six cent quatre vingt cinq dinars et 00 Cts.

Délais de livraison : 30 Jours
Garantie : 06 Mois
Service après vente : Assuré

Le fournisseu

SAIDANE ISMAIL "Commerce de Gros
Equipement & fourniture matériel
Pneumatique, Electricité Industriel
Rc :45/02-4726757110 Ain Sefra w-Naama

N°	*Fournisseur*
1	SAIDANE ISMAIL

N°	Désignation	Quantité	Observations
1	CAROLLEUSE VERAX	1	
2	TRONCONEUSE ELECTRIQUE BOSCH	1	
3	LETEAU REMSS	1	
4	CINTREUSE CUIVRE REMSS	1	
5	FILIERE RONDE A MAIN FACOM	1	
6	HILTI CROWN	1	
7	CHIGNOLE ELECTRIQUE BOSCH	1	
8	ECHELLE PLIANTE 12 M GLISSANTE	1	
9	PERCEUSE CROWN	1	
10	RALLONGE 50 M 2*2.5	1	
11	SERTISSEUR 27/60 REMSS/MULTICOUCHE	1	
12	CINTREUSE SERTISSAGE REMSS /MULTICOUCHE	1	
13	COUPE TUBE REMSS	1	

Etablie le :

RESERVE AU CSVF

Date d'examen : 24 OCT 2018

N° d'inscription au registre : 03

Décision du CSVF

AGENCE [illegible] DE BOUTEA

CSVF [illegible]

Session N° 12/18 du 24 OCT 2018

Le Président du CSVF

ANSEJ

SENINI Abdenour

Le Président de la CSVF

COUT et FINANCEMENT DU PROJET

Structure d'investissement :

Rubriques	Paiement en devises		Paiement en dinars	Total en dinars
	Montant	C/V Dinars		
FRAIS PRELIMINAIRES				33 575,00
TERRAINS				500 000,00
INFRASTRUCTURES D'ACCEUIL				0,00
EQUIPEMENTS DE PRODUCTION				1 322 685,00
EQUIPEMENTS AUXILLIAIRES				0,00
EQUIPEMENT DE ROULANT				0,00
EQUIPEMENT DE TRANSPORT				0,00
DROITS DE DOUANE				0,00
TAXES				0,00
MONTAGE, ESSAI, MISE EN ROUTE				0,00
ASSURANCE				31 690,00
FONDS DE ROULEMENT				90 000,00
FONDS DE GARANTIE				22 050,00
TOTAL				2 000 000,00

Structure de financement :

Apport Personnel :

Montant	15 000,00	soit 1,00% du coût total de l'investissement
Dont Numéraires	15 000,00	soit 1,00% du coût total de l'investissement
Dont en Nature	0,00	soit 0,00% du coût total de l'investissement

Prêt Non Rémunéré :

Montant	435 000,00	soit 29,00% du coût total de l'investissement

Emprunt Bancaire:

Montant	1 050 000,00	soit 70,00% du coût total de l'investissement

Autres à préciser : PNR LO

Montant	500 000,00	soit 0,00% du coût total de l'investissement

Coût Total de l'investissement :

Montant	2 000 000,00	soit 100,00% du coût total de l'investissement

Fournisseur :

Promoteur 2 :

Nom et Prénom : ...../..... ...../.....
Nom de Jeune Fille : .....
Date de Naissance : ..... **Lieu :** ...../ << Wilaya_Naiss_P2>>
Fils (fille) de : ..... **et de :** .....
Situation familiale : .....
Adresse Personnelle : ....., ..., ...
Diplôme : .....
Expérience : ...

Promoteur 3 :

Nom et Prénom : ...../..... ...../.....
Nom de Jeune Fille : .....
Date de Naissance : ..... **Lieu :** ..... / << Wilaya_Naiss_P3>>
Fils (fille) de : ..... **et de :** .....
Situation familiale : .....
Adresse Personnelle : ....., ..., ...
Diplôme : .....
Expérience : ...

Promoteur 4 :

Nom et Prénom : ...../..... ...../.....
Nom de Jeune Fille : .....
Date de Naissance : ..... **Lieu :** ...../ .....
Fils (fille) de : ..... **et de :** .....
Situation familiale : .....
Adresse Personnelle : ....., ..., ...
Diplôme : .....
Expérience : ...

PRESENTATION DU PROJET

Généralités sur le Projet :

a) **Nature du projet** : ARTISAN PLOMBIER (PLOMBERIE SANITAIRE)

b) **Localisation du projet** : AIN SEFRA, NAAMA

c) **Etat d'avancement du projet et délais de réalisation** : démarrage se fera dès l'acquisition, Le projet réalisé dans un délai minium de (06) mois à compter de l'accord de la Commission locale de sélection, de validation et de financement (CSVF).

d) **Impact du projet sur le plan économique** : absorber le besoin enregistre dans le domaine et le renforcement du marche de l'emploi

e) **Impact du projet sur l'environnement** : aucun impact négatif sur l'environnement

f) **Nombre d'emplois créés** :

Nombre d'associés (1)	1
Nombre d'emplois prévus (2)	1
Nombre Total d'emplois (1+2)	2

Produit et Marché :

a) **Description précise du produit** : ARTISAN PLOMBIER (PLOMBERIE SANITAIRE)

b) **Le marché** : destinés aux entreprises et particuliers

c) **La clientèle** : locale

d) **Chiffre d'affaire prévisionnel** 1 650 000.00 DA

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

Wilaya : NAAMA
Antenne : NAAMA
Annexe : AIN SEFRA

FICHE DE PRESENTATION DE PROJET
à la Commission locale de sélection, de validation et de financement

Dossier	Inscription à la Commission Locale
Code SIEJE : 45020004144	N° d'inscription : 03
Date de dépôt : 09/09/2018	N° de session : 20/2018

Intitulé du Projet :	ARTISAN PLOMBIER (PLOMBERIE SANITAIRE)
Secteur d'activité :	SERVICES NON MARCHANDS FOURNIS A LA COLLECTIVITE
Forme juridique :	ARTISAN

Localisation du siège de l'entreprise : AIN SEFRA

Commune : AIN SEFRA Daira : AIN SEFRA Wilaya : NAAMA

Zone spécifique (Oui/Non) : Non

Autres observations :

PRESENTATION DES PROMOTEURS

Identification du Gérant :

Nom et Prénom : BOUDOUAIA OMAR
Nom de Jeune Fille :
Date de Naissance : 23/04/1993 **Lieu :** AIN SEFRA /NAAMA
Fils (fille) de : EL HABIB **et de :** BOUDOUAIA REKIA
Situation familiale : Célibataire
Adresse Personnelle : CITE 08 MAI 1945, AIN SEFRA, NAAMA

Promoteur 1 :
Nom et Prénom : BOUDOUAIA OMAR
Nom de Jeune Fille :
Date de Naissance : 23/04/1993 **Lieu :** AIN SEFRA/ NAAMA
Fils (fille) de : EL HABIB **et de :** BOUDOUAIA REKIA
Situation familiale : Célibataire
Adresse Personnelle : CITE 08 MAI 1945, AIN SEFRA, NAAMA
Diplôme : PLOMBRIE
Expérience : Non

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

ولاية : النعامة
فرع : النعامة
ملحقة : عين الصفراء
شهادة رقم: 0005/45/4502/18

شهادة التأهيل للاستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب التمويل الثلاثي.

تعريف المؤسسة :

اسم أو التسمية الاجتماعية للمؤسسة : **بودواية عمر**
عنوان المقر الاجتماعي(المقر الضريبي) : **العين الصفراء**
البلدية : **عين الصفراء** الولاية : **النعامة**
الشكل القانوني : **حرفي**
النشاط : **حرفي مرصص. (الترصيص الصحي).**

تعريف .صاحب أو أصحاب المشروع :

الاستثمار المنجز من طرف صاحب أو أصحاب المشروع المبينين أدناه:

صاحب المشروع 1 :

اللقب : **بودواية** الاسم : **عمر**
اللقب الأصلي للمرأة :
تاريخ الازدياد : **1993/04/23** مكان الازدياد -البلدية : **عين الصفراء** الولاية : **النعامة**
العنوان : حي **08 ماي 1945** ، عين الصفراء، النعامة

صاحب المشروع 2 :

اللقب : ...../..... الاسم : ...../.....
اللقب الأصلي للمرأة : .....
تاريخ الازدياد : ..... مكان الازدياد -البلدية : ..... الولاية : .....
العنوان : ..... ، ..... ، .....

صاحب المشروع 3 :

اللقب : ...../..... الاسم : ...../.....
اللقب الأصلي للمرأة : .....
تاريخ الازدياد : ..... مكان الازدياد -البلدية : ..... الولاية : .....
العنوان : ..... ، ..... ، .....

صاحب المشروع 4 :

اللقب : ...../..... الاسم : ...../.....
اللقب الأصلي للمرأة : .....
تاريخ الازدياد : ..... مكان الازدياد -البلدية : ..... الولاية : .....
العنوان : ..... ، ..... ، .....

طبقا لقرار لجنة انتقاء، واعتماد وتمويل المشاريع في دورتها رقم **2018/20**، بتاريخ **24/10/2018** . و ردا على طلبكم للاستفادة من الامتيازات رقم **0004144** بتاريخ **2018/09/09** يسعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أن تعلمكم بأن استثماركم مؤهل للاستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بداية من تاريخ إعداد قرار منح الامتيازات الضريبية و الإعانات المالية في إطار الإنجاز على النحو التالي، مع التقيد بالالتزامات التالية:

- رصد المساهمة الشخصية،
- الاشتراك و الانخراط في الصندوق الوطني للكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع،
- المشاركة في تكوين إجباري منظم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، قبل تمويل المشروع.

الإعانات المالية :

- قرض بدون فائدة.
- قرض اضافي غير مكافئ عند الضرورة.
- تخفيض نسبة الفائدة البنكية الى (100%).

الامتيازات الضريبية :

1/-خلال فترة إنجاز المشروع :

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للاكتسابات العقارية الحاصلة في إطار إنشاء نشاط صناعي.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات .
- تطبيق نسبة مخفضة بـ 5 % تخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار .

2/- خلال فترة استغلال المشروع وابتداء من انطلاق النشاطات :

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات و البناءات الإضافية لمدة "3 سنوات ، 6 سنوات او 10 سنوات" حسب موقع المشروع ، ابتداء من تاريخ إتمامها.
- اعفاء كامل ، لمدة " 3 سنوات ، 6 سنوات او 10 سنوات " حسب موقع المشروع، ابتداءا من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين السارية المفعول.
- عند انتهاء فترة الاعفاء المذكورة في المطة رقم 2 ، يمكن تمديدها لسنتين (2) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الاقل لمدة غير محددة.
- عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الامتيازات الممنوحة و المطالبة بالحقوق و الرسوم الواجب دفعها.

غير أن المستثمرين - الاشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة - يبقون مدينين بدفع الحد الادنى للضريبة الموافق لنسبة 50 %، من المبلغ المنصوص عليه في قانون الضرائب المباشرة والمقدر 10000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية ، مهما يكن رقم الاعمال المحقق.

- الاستفادة من تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG) أو الضريبة على ارباح الشركات (IBS) حسب الحالة و كذا الضريبة على النشاط المهني (TAP) ، وذلك خلال الثلاث "3" سنوات الاولى من الاخضاع الضريبي:
  - السنة الاولى من الاخضاع الضريبي : تخفيض قدره 70 % .
  - السنة الثانية من الاخضاع الضريبي : تخفيض قدره 50 % .
  - السنة الثالثة من الاخضاع الضريبي : تخفيض قدره 25 % .

مدة الصلاحية:
تحدد مدة صلاحية هذه الشهادة بسنتين ابتداء من تاريخ التوقيع عليها.

حرر بـ النعامة في.....2018 أكتوبر 28

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ANSEJ

06.59.66.35.96

Réf : ..98../ANSEJ/4502/18

Naama le : 28 OCT 2018

A Monsieur
Le Directeur de la BNA AIN SEFRA

BORDEREAUX D'ENVOI

Désignation	Nombre	Observation
Veuillez trouver ci-joint: ✓ Demande de financement ✓ La première page du formulaire d'inscription ✓ Fiche de résidence ; ✓ Copie du Diplôme, qualification professionnelle ✓ Copie de la pièce d'identité; ✓ Attestation d'éligibilité ✓ Copie du business plan ✓ Fiche de présentation de projet ✓ facture pro forma (équipements/ assurance) Il s'agit de : BOUDOUAIA OMAR KEBOUCHA BELKHIR	02	*CSVF 20/2018 DU 24/10/2018*

- Reçu le : .....
- Par : .....

28 OCT 2018

Meilleures salutations

Responsable d'Annexe

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب/ فرع النعامة، الصندوق البريدي رقم 160 الهاتف : 67 02 59 049 / فاكس: 97 01 59 049
Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes / Antenne de Naama
Site Web: www.ansej.org.dz E-mail: Naama@ansej.dz

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

استمارة التسجيل

المسير

أنا الممضي(ة) أسفله:

الإسم: اللقب:

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐ اللقب الأصلي:

ابن (ة): و

تاريخ الميلاد: رقم شهادة الميلاد:

بلدية الميلاد: ولاية الميلاد:

العنوان الشخصي الحالي: بلدية:

ولاية: البريد الالكتروني: الهاتف رقم بطاقة التسجيل (ANEM):

المؤهل أو الشهادة: جامعي ☐ التكوين مهني ☐ آخر ☐

الشهادة أو المؤهل المتحصل عليها:

العنوان التجاري إن وجد:

أطلب الإعانات المالية و الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لتحقيق مشروع:

في إطار التمويل: الثنائي: ☐ الثلاثي: ☐

الإعانات المالية المطلوبة:

القرض بدون فائدة العادي: ☐

القرض بدون فائدة للكراء: ☐ القرض بدون فائدة لعربات ورشة ☐ القرض بدون فائدة للمكاتب الجماعية ☐

أصرح بشرفي أنني:

- لا أمارس أي نشاط ذي أجرة أو من دون أجرة عند إيداع الملف على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- غير مسجل على مستوى مراكز التكوين أو المعاهد أو الجامعة عند ايداع الملف على مستوى الوكالة.
- لم أستفيد من إعانة الدولة في نطاق انجاز مشروع/ انشاء مؤسسة مصغرة / خلق نشاط.
- مسجل على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) بطاقة سارية المفعول.

إسم و لقب المسير .....

الإمضاء

- كل تصريح كاذب يؤدي تلقائيا إلى إلغاء التسجيل المعني مع إمكانية الملاحقة القضائية بناءً على المادة 223 من قانون العقوبات.

يملأ من طرف مسير المؤسسة

جدول ملخص التجهيزات والخدمات المطلوبة
(التفصيل في الملحق)

التعيين	المبلغ الاجمالي (TTC)
التجهيزات	
معدات النقل (إن وجد) (مع إحتساب الرسم على السيارة)	
التأمين متعدد المخاطر للمعدات	
التأمين عن جميع المخاطر لمعدات النقل	
فاتورة التهيئة (عند الضرورة)	
رأس المال العامل	

خاص بالوكالة

فرع/ ملحقة: المحمدية الفن الصغراء

بطاقة التعريف الوطنية رقم: .....
الصادرة في: ..... يسلمت من طرف .....

رقم Sieje V3: .....

إسم و إمضاء المرافق:

تاريخ الايداع:

ملاحظة هامة: - عند ايداع هذه الاستمارة يكون الشاب مرفوق ببطاقة التعريف الوطنية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale
وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي

ANSEJ

Zone : 1

* Zone 1 : Zone normale
* Zone 2 : Zone à promouvoir

Type de financement: 1

*Triangulaire 1
*Mixte 2

(D) ETUDE FINANCIERE

(D.1) Structure de l'investissement:

(en DA)

Rubrique	Coût	Coût TOTAL
Frais de la location	500 000,00	500 000,00
Frais préliminaires	87 315,00	87 315,00
Cotisation fonds de garantie	22 050,00	
Assurances	31 690,00	
Autres frais	33 575,00	
Equipements de production	1 322 685,00	1 322 685,00
Equipements locaux	1 322 685,00	
Equipements importés	0,00	
Cheptel	0,00	0,00
Materiels roulants	0,00	0,00
Aménagements	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00
Mobilier de bureau	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	0,00
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres impots et taxes	0,00	0,00
Frais d'installation	0,00	0,00
Frais de transport	0,00	
Montage et essais	0,00	
Fonds de roulement	90 000,00	90 000,00
Autres1	0,00	0,00
Autres2	0,00	0,00
TOTAL	2 000 000,00	2 000 000,00

N°Dossier : 45020004144

Raison sociale BOUDOUAIA OMAR

Gérant :

Activité : ARTISAN PLOMBIER

Montant des équipements importés en DA	Cours de conversion relevé le		
	Montant Equip	Cours Devise en DA	Montant en DA
	0,00	0,00	0,00

(D.2) Structure de Financement:

Rubrique	Taux Particip	Montant
Apport personnel	1%	15 000,00
Numéraires		15 000,00
Nature		0,00
PNR Classique	29%	435 000,00
PNR LO		500 000,00
PNR VA		
Crédit Bancaire	70%	1 050 000,00
TOTAL	**100%**	2 000 000,00

(D.3) Tableau d'amortissement du crédit Bancaire:

Montant du crédit	1 050 000,00
Durée du crédit	8,00
Taux d'intérêt bancaire	5,5%
Taux de bonification	100%
Taux d'intérêt réel	0,00%

Rubrique	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	Année 8
Principal	0,00	0,00	0,00	210 000,00	210 000,00	210 000,00	210 000,00	210 000,00
Reste à rembourser (encours)	1 050 000,00	1 050 000,00	1 050 000,00	1 050 000,00	840 000,00	630 000,00	420 000,00	210 000,00
Cotisation au FG	3 675,00	3 675,00	3 675,00	3 675,00	2 940,00	2 205,00	1 470,00	735,00
Cotisation à verser	22 050,00							

Le taux de bonification est égal à 100 % et ce en application des dispositions du décret exécutif n° 13-253 du 2 juillet 2013,

N°Dossier :	45020004144
Raison sociale	BOUDOUAIA OMAR
Nom et Prénom du Gérant :	
Activité :	ARTISAN PLOMBIER

(D.4) BILAN D'OUVERTURE

ACTIF	MONTANT	PASSIF	MONTANT
		1- FONDS PROPRES	15 000,00
2- INVESTISSEMENT			
Frais Préliminaires	87 315,00		
Equipements de production	1 322 685,00		
Outillages	0,00		
Materiel Roulant	0,00		
Matriels de bureau	0,00		
Materiels informatiques	0,00		
Aménagement	0,00		
Autres	0,00		
3- STOCKS			
Matieres et Fournit	0,00		
4- CREANCES		*5- DETTES D'INVESTISSEMENT*	
Caisse et banque	90 000,00	Emprunts bancaires(CMT)	1 050 000,00
Frais de la location	500 000,00	Autres emprunts (PNR Classique)	435 000,00
		Autres emprunts (PNR LO)	500 000,00
		Autres emprunts (PNR VA)	0,00
T O T A L	2 000 000,00	T O T A L	2 000 000,00

N°Dossier :	45020004144
Raison sociale	BOUDOUAIA OMAR
Nom et Prénom du Gérant :	
Activité :	ARTISAN PLOMBIER

(D.5) TCR PREVISIONNELS

	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	ANNEE 8
Ventes marchandises								
Marchandises consommées								
Marge brute	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Production vendue	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Prestations fournies	1 650 000,00	1 815 000,00	1 996 500,00	2 196 150,00	2 415 765,00	2 657 341,50	2 923 075,65	3 215 383,22
Matière et fournitures consom,	140 000,00	147 000,00	154 350,00	162 067,50	170 170,88	178 679,42	187 613,39	196 994,06
Services	45 000,00	46 800,00	48 672,00	50 618,88	52 643,64	54 749,38	56 939,36	59 216,93
Transport	10 000,00	10 400,00	10 816,00	11 248,64	11 698,59	12 166,53	12 653,19	13 159,32
Loyers charges locatives	20 000,00	20 800,00	21 632,00	22 497,28	23 397,17	24 333,06	25 306,38	26 318,64
Entretien et réparation	15 000,00	15 600,00	16 224,00	16 872,96	17 547,88	18 249,79	18 979,79	19 738,98
Autres services	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Valeur ajoutée	1 465 000,00	1 621 200,00	1 793 478,00	1 983 463,62	2 192 950,49	2 423 912,70	2 678 522,90	2 959 172,23
Frais de personnel	512 160,00	522 403,20	532 851,26	543 508,29	554 378,46	565 466,02	576 775,34	588 310,85
Frais divers	68 940,00	32 196,00	29 343,90	26 777,01	23 731,81	20 917,63	18 311,37	15 892,23
Assurances	31 690,00	28 521,00	25 668,90	23 102,01	20 791,81	18 712,63	16 841,37	15 157,23
Autres frais	37 250,00	3 675,00	3 675,00	3 675,00	2 940,00	2 205,00	1 470,00	735,00
Impôts et taxes	0,00	0,00	0,00	13 176,90	24 157,65	39 860,12	58 461,51	64 307,66
TAP 2%	0,00	0,00	0,00	43 923,00	48 315,30	53 146,83	58 461,51	64 307,66
Droit de douanes	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres impôts et taxes	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Amortissements	149 731,50	149 731,50	149 731,50	149 731,50	149 731,50	149 731,50	149 731,50	149 731,50
Charges d'exploitation	730 831,50	704 330,70	711 926,66	733 193,70	751 999,41	775 975,27	803 279,72	818 242,24
RBE	734 168,50	916 869,30	1 081 551,34	1 250 269,92	1 440 951,08	1 647 937,43	1 875 243,18	2 140 929,98
IRG ou IBS	0,00	0,00	0,00	237 551,28	273 780,70	313 108,11	356 296,20	406 776,70
R.net d'exploitation	734 168,50	916 869,30	1 081 551,34	1 012 718,64	1 167 170,37	1 334 829,31	1 518 946,98	1 734 153,28
Cash flow net	883 900,00	1 066 600,80	1 231 282,84	1 162 450,14	1 316 901,87	1 484 560,81	1 668 678,48	1 883 884,78
Cash flow cumulés	883 900,00	1 950 500,80	3 181 783,64	4 344 233,77	5 661 135,64	7 145 696,46	8 814 374,94	10 698 259,72
Cash flow actualisés	826 074,77	931 610,45	1 005 093,56	886 827,64	938 932,83	1 058 471,34	1 189 744,69	1 343 183,82
VAN	6 179 939,11							

N°Dossier :	450200004144
Raison sociale	BOUDOUAIA OMAR
Nom et Prénom du Gérant :	
Activité :	ARTISAN PLOMBIER

Bilan Prévisionnels

	1er année			2 ème année			3 ème Année			4 ème année		
ACTIF	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
2-INVESTISSEMENTS	1 410 000,00	149 731,50	1 260 268,50	1 410 000,00	299 463,00	1 110 537,00	1 410 000,00	449 194,50	960 805,50	1 410 000,00	598 926,00	811 074,00
Frais Préliminaires	87 315,00	17 463,00	69 852,00	87 315,00	34 926,00	52 389,00	87 315,00	52 389,00	34 926,00	87 315,00	69 852,00	17 463,00
Equipements de Production	1 322 685,00	132 268,50	1 190 416,50	1 322 685,00	264 537,00	1 058 148,00	1 322 685,00	396 805,50	925 879,50	1 322 685,00	529 074,00	793 611,00
Cheptel	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Equipements Roulant	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Materiels de bureau	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aménagement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
3-STOCKS			0,00			0,00			0,00			0,00
Matieres et Fournit												
4- CREANCES			1 473 900,00			1 806 332,30			2 120 745,84			2 201 644,64
la caisse			442 170,00			541 899,69			636 223,75			660 493,39
Banque			1 031 730,00			1 264 432,61			1 484 522,09			1 541 151,25
Frais de location			500 000,00			500 000,00			500 000,00			500 000,00
T O T A L			2 734 168,50			2 916 869,30			3 081 551,34			3 012 718,64
PASSIF												
1- FONDS PROPRES			15 000,00			15 000,00			15 000,00			15 000,00
Resultat en Inst.D'affect.												
5- DETTES D'INVESTISS												
Emprunts bancaires			1 050 000,00			1 050 000,00			1 050 000,00			1 050 000,00
Autres emprunts (ANSEJ)			935 000,00			935 000,00			935 000,00			935 000,00
Dettes fournisseurs												
Dettes à court terme												
Détention pour compte			0,00			0,00			0,00			0,00
Dettes d'exploitation			0,00			0,00			0,00			0,00
RÉSULTATS			734 168,50			916 869,30			1 081 551,34			1 012 718,64
T O T A L			2 734 168,50			2 916 869,30			3 081 551,34			3 012 718,64

N°Dossier :	45020004144
Raison sociale	BOUDOUAIA OMAR
Nom et Prénom du Gérant :	
Activité :	ARTISAN PLOMBIER

	5 ème Année			6 ème Année			7 ème Année			8 ème Année		
ACTIF	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
2-INVESTISSEMENTS	1 410 000,00	748 657,50	661 342,50	1 322 685,00	793 611,00	529 074,00	1 322 685,00	925 879,50	396 805,50	1 322 685,00	1 058 148,00	264 537,00
Frais Préliminaires	87 315,00	87 315,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Equipements de Production	1 322 685,00	661 342,50	661 342,50	1 322 685,00	793 611,00	529 074,00	1 322 685,00	925 879,50	396 805,50	1 322 685,00	1 058 148,00	264 537,00
Cheptel	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Equipements Roulant	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Materiels de bureau	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aménagement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
3-STOCKS			0,00			0,00			0,00			0,00
Matieres et Fournit												
4- CREANCES			2 295 827,87			2 785 079,28			973 194,50			895 463,00
La caisse			688 748,36			835 523,79			291 958,35			268 638,90
Banque			1 607 079,51			1 949 555,50			681 236,15			626 824,10
Frais de location			500 000,00			500 000,00			500 000,00			500 000,00
T O T A L			2 957 170,37			3 314 153,28			1 370 000,00			1 160 000,00
PASSIF												
1- FONDS PROPRES			15 000,00			15 000,00			15 000,00			15 000,00
Resultat en Inst.D'affect.												
5- DETTES D'INVESTISS												
Emprunts bancaires			840 000,00			630 000,00			420 000,00			210 000,00
Autres emprunts (ANSEJ)			935 000,00			935 000,00			935 000,00			935 000,00
Dettes fournisseurs												
Dettes à court terme												
Détention pour compte			0,00			0,00			0,00			0,00
Dettes d'exploitation			0,00			0,00			0,00			0,00
RÉSULTATS			1 167 170,37			1 734 153,28			0,00			0,00
T O T A L			2 957 170,37			3 314 153,28			1 370 000,00			1 160 000,00